دراسة مقارنة لممارسات إدارة الأرباح بين البنوك العاملة فى المنطقة العربية

د/ أسماء محمد إبراهيم عبد الرازق
مدرس المحاسبة
المعهد العالى للعلوم الادارية المتقدمة والحاسبات
drasmaamohamed@gmail.com

ملخص البحث

يهدف البحث للتعرف على مدى الاختلاف فى ممارسات ادارة الارباح بين البنوك الاسلامية والتقليدية؟، وذلك باستخدام عينة تضمنت204مشاهدة من البنوك الاسلامية والتقليدية فى المنطقة العربية على مدار الفترة من 2012 حتى 2017. وباستخدام نموذج (Jones, 1991) للمستحقات التقديرية والمعدل من قبل (Yasuda et al.,2004) ليلائم القطاع المصرفى. لم يتم التوصل لنتائج ذات دلالة احصائية بشان استخدام البنوك فى عينه الدراسة لممارسة ادارة الارباح الانتهازية باستخدام المستحقات التقديرية.

الكلمات المفتاحية: البنوك الاسلامية مقابل البنوك التقليدية، ادارة الارباح، الانتهازية.

[1] تقديم البحث في 2024/1/30 وقبول نشره في 2024/2/10

A Comparative Study of Earnings Management Practices among Banks Operating in The Arab Region

Abstract

The paper aims to investigate the effect of the bank type (conventional vs. Islamic banks) on the level of earning management in conventional vs. Islamic listed banks in Arab region using a sample contains 204 bank-year observations over the period (2012:2017), in addition to use (jones, 1991) discretionally accruals model that modified by(Yasuda et al.,2004). we don't find statically significant evidence that conventional and Islamic banks use discretionally accruals earning management opportunistically.

Keywords: conventional vs. Islamic banks, earning management , opportunistically.

1- المقدمة

تشكل التقارير المالية المصدر الرئيسي للمعلومات لأصحاب المصالح سواء فى البنوك أو فى شركات الأعمال، والتي تتضمن قائمة المركز المالى، وقائمة الدخل، وقائمة التدفقات النقدية والتي توفر معلومات عن الأداء، والسلامة المالية، وملاءة البنك، وبالتالي تكون هناك حاجة لجودة أعلى للتقرير عن المعلومات المحاسبية المالية بما يضمن الموثوقية Reliability والدقة Accuracy والمعلوماتية Informativeness. والى حد كبير تمثل الارباح أهم المعلومات المحاسبية بالنسبة للمستثمرين والمديرين والمنظمين والتي يتم الاعتماد عليها في عملية اتخاذ القرارات.

وتعد الأرباح مصدر المعلومات الرئيسي للمستثمرين بغض النظر عن أي مؤشرات أداء أخرى مثل التوزيعات والتدفقات النقدية. وبالتالي، فإن جودة التقرير عن الأرباح يعتبر أمراً بالغ الأهمية للأسواق التي تعمل بشكل جيد، حيث يتطلب المستثمرون والمحللون الماليون وصانعو القرار معلومات محاسبية ذات موثوقية لتقييم الأداء الاقتصادي الحقيقي للوحدة الاقتصادية، واتخاذ القرارات المثلى بعد ذلك (Bourkhis & Najar, 2017).

كما أثارت الأزمة المالية أيضًا مخاوف حول زيادة الاختيارات الإدارية التى يعتمد عليها قياس القيمة العادلة مما قد يؤدي إلى مزيد من التلاعب المحاسبي. اذ انه خلال فترات الأزمة تكون لدى المديرين دوافع لاستخدام الأدوات المتاحة لإدارة الأرباح، والمحافظة على متطلبات كفاية راس المال (Manganeris et al., 2017;Curcio et al., 2017).

وقد فرضت الأزمة المالية العالمية ضغوطاً كبيرة على الهيئات التنظيمية المحاسبية والمصرفية بعد أن أصبح واضحًا فشل وعدم كفاية إطار التقرير المالي الحالي لمنع تداعيات الأزمة المالية (Bushman & Willams, 2012; Barth & Landsman, 2010; Soedarmono et al., 2017; Olsona & Zoubi,2017). ووفقًا لـ Barth and Landsman (2010) تتطلب الهيئات التنظيمية المصرفية بالولايات المتحدة الأمريكية إفصاحاً إضافياً عند الاعتراف بالأصول والالتزامات ومخاطر البنك بعد الأزمة المالية تجنباً لمشاكل مماثلة في المستقبل.

وفيما يتعلق بالبنوك الاسلامية، تساعد قواعد الشريعة الإسلامية في تحديد الأرقام المحاسبية المفصح عنها في البنوك الإسلامية. إذ أنه بموجب أحكام الشريعة الإسلامية، تقوم جميع الأنشطة في البنوك الإسلامية على الأقل نظريًا على المشاركة في الأرباح والخسائر، حيث يعتمد التمويل الاسلامى على مبدأ المشاركة فى المخاطر(Olsona & Zoubi,2017). ويشكل مبدأ مشاركة الارباح والمخاطر فى البنوك الاسلامية دافعاً بالنسبة للمديرين لتمهيد الارباح التى تعود على أصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالى

تحافظ البنوك الإسلامية على معدل عائد مناسب لمودعيها لتجنب مخاطر سحب اموالهم. ويتم ذلك من خلال عمل مخصصات من الدخل الحالى بما يخفض من الدخل المفصح عنه، وذلك عندما يتوقع انخفاض العائد الذي يحصل عليه المودعون على ودائعهم فى المستقبل (Al-Abbad, 2016; Taktak, 2011).

من ناحية أخرى، أشارت الدراسات (Abdelsalam et al.,2016; Soedarmono et al., 2017; Ozili & outa., 2017; Quttainah et al., 2013; Farook et al., 2014; Hamdi & Zarai,2014) الى ان الجوانب الدينية التنظيمية organizational religiosity ينتج عنها أعراف اجتماعية والتي قد تحد من السلوك الانتهازي من قبل مديرى البنوك. ومن المتوقع أن تتبع المنظمات ذات التوجه الديني قيودًا أخلاقية قوية والتي تشكل السياق الخاص لعملياتها الاقتصادية. كما يتوقع ان تحسن هذه القيود من الجوانب الأخلاقية التنظيميةorganizational morality . وبناء على ذلك، يتوقع الباحث أن يعطى المديرون في البنوك الإسلامية الأولوية للخيارات الأخلاقية في القياس والإفصاح عن المعاملات المالية. اذ تؤدى قيود المساءلة الأخلاقية القوية إلى تكاليف وكالة أقل في البنوك مع تخفيض سلوك المخاطرة وتخفيض ممارسات إدارة الأرباح مقارنة بالبنوك التقليدية.

2- مشكلة البحث

بالرغم من الجهود المبذولة للحد من ممارسات ادارة الارباح الا ان هذا السلوك الادرای ما زال موجود ومستمر فى اثارة اهتمام ومخاوف الاطراف المعنيه من منظمين وممارسين وواضعى المعايير. مما جعل من الضرورى التعرف على هذا السلوك ومصطلحاته المتعددة للتخفيض من عواقبة السلبية فى القطاع المصرفى.اذ يعد هذا السلوك الادارى محل الاهتمام الاكثر اهمية والاكثر انتشارا من جانب المنظمين ومستخدمى القوائم المالية.

ويرجع وجود مثل هذه الممارسات الى حقيقية اننا نعيش فى عالم يقع الى حد ما بعيدا على الممارسات المثلى، وقد اكدت الازمة المالية على اهمية السلوك الاخلاقى فى سياق اعداد التقارير المالية. وتوصلت الى ان معيار السلوك الاخلاقى يجب ان يفوق معيار مجرد مقابلة قواعد التقرير المالى.حيث شغلت اخلاقيات اعداد التقارير الماليه اهتمام المهنين فى المحاسبة لفترة طويلة.

واختلفت وجهات النظر حول مدى قبول ممارسات ادارة الارباح، اذ راى البعض انها اخلاقية فى حين راى البعض الاخر انها غير اخلاقية، واعتمد التقيم الاشمل على الغرض من القيام بممارسات ادارة الارباح، حيث اكدت الدراسات السابقة على اهمية تقييم التصورات حول ممارسات ادارت الارباح لتوفير تقييم شامل عن المناخ المحيط باداراة الارباح.

كما بعثت الأزمة المالية الأخيرة الاهتمام بالعديد من جوانب الممارسات المصرفية والتي تنطوي على التلاعب في الحسابات المفصح عنها، ويعتبر أحد المجالات التي تثير المخاوف هو تحديد المستوى المناسب من احتياطيات ومخصصات خسائر القروض، أي الأموال التي يضعها البنك جانبًا لتعويض الخسائر المستقبلية في القروض الممنوحة، لتخفيف التدهور في محفظة الائتمان لدى البنك. اذ يعتمد تحديد المستوى المناسب من مخصص خسائر القروض LLP على تحقيق التوازن مع متطلبات المنظمين للصناعة المصرفية، الذين يؤكدون على أهمية مخصصLLP لحماية وسلامة البنك، الى جانب المنظمين للمحاسبة الذين يؤكدون على شفافية التقارير المالية .

وفي الممارسة العملية، يكون هناك مجال واسع للقيام بممارسات ادارة الارباح للتلاعب في تقدير مخصص LLP، وذلك من خلال ممارسة التقدير في توقيت الاعتراف ببعض خسائر القروض، حيث تميل البنوك لاستخدام مخصص LLP للتلاعب، وإدارة الأرباح المفصح عنها، خاصة عندما يواجه البنك مخاطر متزايدة أما بسبب السحوبات أو التعثر، ويطرح ما سبق التساؤلات التالية:- ما مدى قيام البنوك المصرية والعربية التقليدية والاسلامية مقاسه بممارسات ادارة الارباح فى ظل الظروف الاقتصادية المعاصرة ؟- هل يوجد اختلاف فى مستوى القيام بممارسات ادارة الارباح فى التقرير المالى بين البنوك الاسلامية والتقليدية؟

3- هدف البحث

يهدف هذا البحث الى اختبار اثر نوع البنك (تقليدى او اسلامي) على مدى القيام بممارسات ادارة الارباح فى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية فى المنطقة العربية.

4- أهمية البحث

تكمن أهمية الدراسة في محاولات الحصول على نتائج يمكن أن تساعد المستثمرين في اتخاذ قرارات استثمارية فعالة بالمصارف التجارية، والتي تعتبر من أهم المؤسسات تأثيرًا في الاقتصاد الوطني، كما يساهم القطاع المصرفي في دفع عجلة التنمية وتوفير الأموال لرجال الأعمال. وسيتم التعرض بعد ذلك للدراسات المتعلقة بالتعريف بممارسات ادارة الارباح والدراسات المتعلقة بممارسات ادارة الارباح فى سياق القطاع المصرفى.

5- منهجية وحدود وخطة البحث

يسير البحث كدراسة تطبيقية تهدف للتعرف على مدى الاختلاف فى ممارسات ادارة الارباح بين البنوك الاسلامية والتقليدية؟، وسوف يستكمل البحث كمايلى:

5-1- تطور المصطلحات المتعلقة بممارسات ادارة الارباح

5-2- الدراسات المتعلقة بادارة الارباح فى القطاع المصرفى

5-3- الدراسة التطبيقية

5-4- الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

5-1 تطور المصطلحات المتعلقة بممارسات ادارة الارباح

تناولت الدراسات كما ورد فى (Barghathi,2014) العديد من المسميات لسلوك ادارة الارباح على سبيل المثال creative accounting, earnings Management, income smoothing, big bath accounting and window dressing.

وتشتمل المحاسبة الابداعية creative accounting على التلاعب بالارباح والانماط الاخرى للتلاعب المحاسبى والذى يمكن تطبيقه بموجب او خارج حدود الاجراءات المسموح بها من قبل الـ GAAP.

وتعتبر المحاسبة الابداعية وادارة الارباح مردفات تستخدم اعتمادا على الموقع الجغرافى، حيث يعد مصطلح المحاسبة الابداعية مصطلح شائع الاستخدام فى السياق الاوربى، بينما يستخدم مصطلح ادارة الارباح بشكل خاص فى السياق الامريكى. واشار (Jones ,2011) الى ان مصطلح المحاسبة الابداعية تم تفسيره بشكل مختلف فى سياق الامريكى مقارنة بالمملكة المتحدة، ووفقا لـ(Jones ,2011) فان تعريف المحاسبة الابداعية يتضمن التلاعب الذى يقع فى حدود الـGAAP ولكن عندما يتخطى التلاعب حدود الـGAAP ينظر اليه باعتباره غش accounting fraud. "**حيث قام بتعريف المحاسبة الابداعية فى سياق المملكة المتحدة بانها استخدام المرونة فى المحاسبة داخل الاطار التنظيمى لادارة قياس وعرض الحسابات بحيث تعطى الاولوية لمصلحة معدى التقارير المالية وليس المستخدمين لها** ".وبناء على التعريف السابق يمكن اعتبار المحاسبة الابداعية قانونية وشرعية لانها تعمل ضمن حدود كلا من المعايير المحاسبية وقانون الشركات على حد السواء.

وعلى الجانب الاخر، عرف (Mulford and Comiskey,2002) المحاسبة الابداعية فى سياق الامريكى" **بانها اى او كل الخطوات المستخدمة لممارسة لعبة الارقام المالية financial numbers game والتى تتضمن الخيارات العدائية وتطبيق المبادئ المحاسبية داخل وخارج حدود المبادئ المحاسبية المقبولة قبولا عاما والتقرير المالى الاحتيالى fraudulent financial reporting**".

وبناء على تعريف السابق فان ممارسة لعبة الارقام المالية يكون فقط لتغير النتائج المالية المفصح عنها او لتعديل الوضع المالى لعرض نتائج المرغوبة والتى يمكن الوصول اليها من خلال الوسائل المتاحة

للخيارات المحاسبية، وتطبيق السياسة المحاسبية، وهيكلة المعاملات Transactions construction، واخيرا التقرير الاحتيالى fraudulent reporting الذى يقع خارج حدود GAAP وقانون الشركات.

ومن الواضح وجود اختلاف جوهرى بين التعريفين السابقين للمحاسبة الابداعية، حيث ينظر لها فى سياق المملكة المتحدة بانها مشروعة وقانونية اى تقع داخل حدود GAAP فى حين تضمن تعريف المحاسبة الابداعية فى سياق الولايات المتحدة الغش المحاسبى accounting fraud والذى يقع خارج حدود الـGAAP وقانون الشركات.

وتشير المحاسبة العدائية aggressive accounting وفقا لـ Mulford and Comiskey (2002) الى:" **الاعتماد على الخيار المحاسبى بقصد تحقيق ارباح اعلى بغض نظر عنما اذا كان التطبيق داخل او خارج حدود الـGAAP**".

وعلى الرغم من اعتبار ادارة الانطباع لدى المستخدم impression management احد اوجه المحاسبة الابداعية فهى لا ترتبط عادة بالتلاعب فى القواعد المحاسبية، بينما تستخدم للتاثير على مستخدمى القوائم المالية باعطائهم الانطباع عن الشركة الذى يرغبه المديرين من خلال جوانب العرض المرتبطة بالتقرير المحاسبى السردى والرسوم البيانية (Jones, 2011). ويمكن تعريف ادارة الانطباع لدى المستخدم impression management وفقا لـ[1](Brennan et al.,2009) بانها" **العملية التى من خلالها يحاول الافراد السيطرة على انطباع الاخرين، وذلك عندما تختار الادارة المعلومات وعرضها بالطريقه التى تتلاعب بها بتصورات القراء حول انجازات الشركة in a manner that distorts readers perceptions of corporate achievements. وتحدث ادارة الانطباع فى الغالب فى الافصاحات السردية الاقل تنظيما والتى تركز على تفسير النتائج المالية**".

وبالرغم من عرض (Jones, 2011) لادارة الارباح وتمهيد الدخل بشكل منفصل الا انه يمكن القول بان تمهيد الدخل احد اشكال ادارة الارباح، ويعد تعريف ادارة الارباح earnings management الاكثر شيوعا الذى قدمه (Healy and Wahlan, 1999): "**تحدث ادارة الارباح عندما يستخدم المديرين الحكم المهنى فى التقرير المالى وفى هيكلة المعاملات لاحداث تغير فى التقارير المالية اما بهدف تضليل اصحاب المصالح حول الاداء الاقتصادى الحقيقى او للتاثير على النتائج التعاقدية التى تعتمد على الارقام المحاسبية المفصح عنها**". يضاف الى هذا التعريف ما قدمه (Schipper,1989) لتعريف ادارة الارباح بانها: "**التدخل الهادف فى عملية اعداد التقارير المالية الخارجية للحصول على مكاسب خاصة محددة (ويناقض هذا القول بانها مجرد تسهيل للتشغيل المحايد للعملية)**". كما عبر Arther Levitt

(1) as cited in Barghathi,2014

الرئيس السابق لمجلس ادارة هيئة الاشراف والرقابة على تداول الاوراق المالية SEC [2] فى كلمته التى القاها عام 1998 "لعبة الارقام Numbers Game" عن قلقه حول الحقيقة الواضحة المتمثله فى تلاعب المديرين بالارباح المفصح عنها لمقابلة توقعات المحللين الماليين وتاثيرها على تخصيص الموارد، حيث أشار الى اساءة استخدام الادارة إعادة هيكلة التكاليف restructuring charges "big bath"، والاعتراف المبكر بالايراد premature revenue recognition، وعمل الاحتياطياتreserves"cookie jar"، ومعالجة انشطة البحوث والتطوير المشتراه كمصروفات write-offs of purchased in-process R&D والتى تهدد مصداقية التقرير المالى (Healy and Wahlan, 1999).

يضاف الى ما سبق، ان المرونة فى المحاسبة تسمح لها بمواكبة التطورات فى مجال الاعمال، وبالتالى يتم التعبير عن مفهوم ادارة الارباح: " **بانه المنطقة الرمادية التى تكون المحاسبة فيها قد تم تحريفها وفيها يختزل المديرون المعاملات بحيث تعكس تقارير الارباح رغبات المديرين بدلا من الاداء المالى الاساسى للشركة" (Barghathi,2014).** ووفقا لـ Levitt تعبر ادارة الارباح عن ممارسة المحاسبة فى المنطقة الرمادية والتى تقع بين الشرعية والغش. كما اشار الى ان ادارة الارباح باعتبارها مشكلة للمجتمع المالى يمكن حلها بجهود أعضاء المجتمع المالى والتى تتضمن تحسين كل من قواعد المحاسبة والافصاح، وكذلك الاشراف ووظائف المراجعين الخارجيين ولجان المراجعة.

وباعادة النظر فى تعريف (Healy and Wahlan,1999)، يمكن ملاحظة تحديد نوعين من ادارة الارباح الا وهما ادارة الارباح المحاسبية accounting earnings management وادارة الارباح الحقيقية (الاقتصادية) economic or real earnings management. وتعنى ادارة الارباح المحاسبية "استخدام الحكم المهنى فى اعداد التقارير المالية" مما يوحى باستخدام الخيارات المحاسبية للقيام بممارسات ادارة الارباح، على النقيض من ادارة الارباح الحقيقية والتى تشير الى "هيكلة المعاملات " والتى يمكن تحقيقها من خلال قرارات الاعمال الفعلية. حيث اشار (Zhao et al.,2012) الى ان ادارة الارباح الحقيقية تعنى الخروج عن الممارسات التشغيلية العادية من خلال التلاعب بالانشطة الفعلية بهدف تحقيق "الهدف الاساسى الذى عادة ما يكون تضخيم الارباح على المدى القصير الاجل.

كما يشير مصطلح **تمهيد الدخل** كما ورد فى (Copeland,1968) الى: " **تدخل الادارة للحد من تقلبات فى تدفق الدخل بمرور الزمن عن طريق تحويل الارباح من سنوات الفائض الى سنوات العجز**". والذى يتفق مع تعريف (Ozili, 2017) لتمهيد الدخل بانها:"**تقليل التقلبات فى الارباح بمرور الزمن**"، واشار (Greenawalt and Sinkey,1988)[3] لفرض تمهيد الدخل بانه "**تخفيض البنوك الارباح**

[2] Securities and Exchange Commission
[3]as cited in Ozili, 2017(

المرتفعة فى الاوقات الجيدة وزيادة الارباح فى السنوات السيئة من اجل تقرير عن ارباح مستقرة عبر الزمن".

كما عرف (Mulford and Comiskey ,2002)[4] تمهيد الدخل " **بانه شكل من اشكال ادارة الارباح قد تم تصميمه لازالة المرتفعات والمنخفضات فى تسلسل الارباح العادية، وتتضمن خطوات لتخفيض و"الاحتفاظ" بالارباح خلال السنوات الجيدة للاستخدام خلال السنوات السيئة**". كما اوضح تعريف (Sun and Rath,2010) هدف تمهيد الدخل " **بانه شكل محدد من ادارة الارباح والذى يتضمن هدف واضح يتمثل فى التخفيض من التقلب الزمنى للارباح وانتاج تيار متزايد بشكل ثابت من الارباح".**

وعرف (Koch, 1981) تمهيد الدخل" **بانه وسيلة تستخدم من قبل الادارة لتقليل تقلب فى تدفق الدخل المفصح عنه بالنسبة الى التدفقات المستهدفة المدركة من خلال التلاعب الاصطناعى بالمحاسبة (accounting) artificial او متغيرات (المعاملات) الفعلية variables (transactional) real**"، وبذلك اشارت الدراسة الى ان هناك نوعان من متغيرات التمهيد (1) المتغيرات الفعلية التي تمثلها قرارات الاعمال (2) المتغيرات الاصطناعية artificial variables باعتبارها القرارات المحاسبية.

كما وصف (Mulford and Comiskey,2002) النوع الاكثر صرامة "more flagrant" لممارسات ادارة الارباح الا وهو big bath accounting " **بانه تخفيض فى اجمالى الاصول والمستحقات من الالتزامات فى محاولة لجعل الميزانية متحفظة بشكل خاص بحيث يكون هناك حجم اقل من المصروفات التى تستخدم فى الحصول على الارباح فى السنوات المستقبلية ".**

كما اشار (Jones, 2011) الى استراتجية big bath التى تتمثل فى" **التخلص من جميع الاخبار السيئة مرة واحدة والسبب فى الوقوع فى استراتجية تخفيض النفقات هو العمل على على اعدام write off فى سنة واحدة النفقات التى سيتم تحملها فى السنوات المقبلة**" وومن الشائع استخدام big bath فى اثنين من مجالات المحاسبة 1-فى المحاسبة عن الاقتناء acquisition accounting 2-وعند استحواذ الادارة الجديدة على الشركة، وتكمن الفكرة الاساسية فى شطب اكبر عدد ممكن من التكاليف الان حتى يبدوا الاداء المستقبلى افضل. وفى نفس السياق اشار (McKee, 2005)[5] الى ان الفكرة الرئيسية فى big bath accounting تكمن فى "**تضخيم الخسائر ووضع الاخبار السيئة المرتبطة بضعف الارباح فى السنة المالية الحالية مما يسمح بزيادة الارباح فى الفترات المستقبلية ".**

[4] As cited in Barghathi,2014
[5] As cited in Barghathi,2014

كما عرف (Allen & saunders,1992) مصطلح window dressing "**باستخدام المعاملات المالية قصيرة الاجل للتلاعب بالقيم المحاسبية بالقرب من تواريخ اعداد التقارير المالية الربع سنوية، حيث يكون لدى المديرين الدوافع لاجراء معلاملات موقتة على الاصول والالتزمات وذلك لتحريف نافذة العرض 'window dress' عند عرض ميزانياتها العمومية عند تواريخ اعداد التقارير المالية الربع سنوية**"، وعلى ذلك اختبر مدى ميل البنوك للارتباط بسلوك window dressing وتوصل الى ادلة حول قيام البنوك باجراء تعديلات **لمعالجة نافذه العرض window dressing** لاعلى بصورة منهجية فى اليوم الاخير من كل ربع مالى خلال الفترة من 1978حتى 1986.

أيضًا اشار (Skala, 2015) أنه عندما أرباح البنك تكون مرتفعة، فمن المنطقي للمنظمين في البنوك أن تضع جانبًا بعض هذه الأرباح باعتبارها مخصصات تحسبًا لخسائر القروض أثناء السنوات السيئة **(فكره الادخار للأيام الممطرة The Notion of Saving for rainy day)، حيث يعتقد أنه عندما تكون الأرباح منخفضة، فإن البنوك سوف تحتفظ بمخصص LLP أقل فى الفترة الحالية أو سيتم السحب من مخصصات خسائر القروض او الاحتياطيات المتراكمة في الفترات السابقة لتغطية خسائر القروض الفعلية في الفترة الحالية.**

ولقياس ادارة الارباح فى القطاع المصرفى استخدم (YASUDA et al.,2004) مقياس لادارة الارباح عند اختبار العلاقة بين خطر البنك وادارة الارباح باستخدام نموذج جونز المعدل من قبل (YASUDA et al.,2004) وفقاً للعوامل الخاصة بالقواعد المحاسبية التى تتبعها البنوك اليابانية لتقدير الجزء التقديرى من المستحقات بناء على الخطوات التالية:

اولاً: تم تعريف إجمالي الاستحقاقات ACCR المقدرة باعتبارها الفرق بين صافي الدخل NI والتدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية OCF.

$$\mathbf{ACCR = NI - OCF} \qquad \mathbf{(1)}$$

ثانياً: تم تطبيق معادلة الانحدار التالية للوصول الى الجزء الاختيارى من اجمالى الاستحقاقات:

(2)

$$\mathrm{ACCR}_t/\mathrm{TA}_{t-1} = a_1(1/\mathrm{TA}_{t-1}) + a_2(\Delta\mathrm{OI}_t/\mathrm{TA}_{t-1}) + a_3(\mathrm{BRE}_t/\mathrm{TA}_{t-1}) + \epsilon_t$$

حيث TA: إجمالي الأصول. ΔOI: التغير في الدخل التشغيلي للبنك، BRE: معدات ومبانى البنك. وسيتم قسمة جميع المتغيرات على إجمالي الأصول فى نهاية السنة السابقة.

ثالثاً: تم تحديد الجزء غير الاختيارى من اجمالى الاستحقاقات من خلال المعادلة:

$$NDAC_t = \hat{a}_1(1/TA_{t-1}) + \hat{a}_2(\Delta OI_t/TA_{t-1}) + \hat{a}_3(BRE_t/TA_{t-1}) \quad (3)$$

وتمثل المستحقات غير الاختيارية جزء من اجمالى المستحقات التى تفرضها التغيرات فى ظروف الاعمال المصرفية (ΔOI) ومصروف الاهلاك غير الاختيارى (BRE). ومن المحتمل ان التغيرات فى الدخل التشغيلى ترتبط ايجابيا مع التغيرات فى راس المال العامل وبالتالى يتوقع ان يكون معامل الانحدار $\alpha 2$ ايجابى، كما يتوقع ان يكون معامل الانحدار $\alpha 3$ سلبياً اذ ان الاصول الثابته يجب ان ترتبط ايجابيا مع مصروف الاهلاك غير الاختيارى. وعلى افتراض ان المستحقات غير الاختيارية ينظر اليها باعتبارها مستقلة عن ممارسات ادارة الارباح، فانه يمكن تعريف القيمة المتبقية من المعادلة رقم 1 باعتبارها المستحقات الاختيارية.

ومن الجدير بالملاحظة انه جرا استخدام الدراسات للتغير فى الايرادات واجمالى الاصول الثابتة كمتغيرات مستقلة لتقدير المستحقات الاختيارية. ومع ذلك لم يتم استخدم هذه المتغيرات، وذلك يرجع لكون البنوك اليابانية لا تفصح عن هذه البنود. لذلك تم استخدام التغير فى الدخل التشغيلى والاصول الثابته المتمثلة فى (المبانى والمعدات للبنك) كتقريب لذلك.

2-5 الدراسات المتعلقة بادارة الارباح فى القطاع المصرفى

لا يمكن استبعاد المؤسسات المصرفية من ممارسات ادارة الارباح، إذ انها أكثر عرضة للقيام بهذه الممارسات مقارنة بالمؤسسات غير المالية. ويرجع ذلك الى زيادة المنتجات المالية، وتعقيد العمليات المصرفية، والتعتيم حول المعلومات. علاوة على ذلك، تزداد فرص التلاعب بالارباح فى المؤسسات المصرفية، والتى يمكن ارجاعها الى الاحكام المهنية التى يصدرها المديرون عند وضع تقديرات حول الاحتياطيات المتوقعة لمواجهة الخسائر. وعلى وجه التحديد، يميل مديرو البنوك خلال فترات ارتفاع الارباح لتمهيد الدخل عن طريق تسجيل خسائر قروض أكبر، والعكس صحيح (Wu et al. (2016.

وقد اشار العديد من الدراسات (e.g.,Amidu & Kuipo, 2015; Abdelsalam et al., 2016; Bourkhis & Najar, 2017) الى استخدام البنوك العديد من الادوات للقيام بممارسات ادارة الارباح فى القطاع المصرفى. ويعتبر مخصص خسائر القروض LLP من أهم ادوات الادارة المستخدمة لإدراة الأرباح.

فكثيرًا ما يؤدي الإقراض المصرفي إلى نشأة المخاطر الائتمانية عندما يعجز المقترضون عن سداد أصل المبلغ و/او الفوائد على التسهيلات الائتمانية بسبب الظروف الاقتصادية غير المواتية، والعوامل ذات الصلة. وللتخفيف من خطر الائتمان، تخصص البنوك من حيث المبدأ مبلغاً محدداً يوضع جانبًا كوسيلة

لتغطية الخسائر المتوقعة على محفظة القروض البنكية والذى يشار إليه بمخصص LLP. وبالتالي فإن تقدير مخصص LLP هو أداة لإدارة مخاطر الائتمان تستخدم من قبل البنوك لتخفيف الخسائر المحتملة على محفظة القروض البنكية (Ozili & Outa, 2017).

وقد ركز العديد من الدرسات على مخصص LLP (Cornett etal., 2009; Gombola et al.,2016; Curcio et al.,2017 ;Soedarmono et al., 2017) كأداه هامة لادارة الارباح; حيث يعمل على تخفيض المخاطر، وتجنب مخالفة متطلبات كفاية راس المال التنظيمى، وتخفيض تقلبات الارباح، والتخفيض من تقلبات الدورة الاقتصادية، وزيادة مكافآت المديرين. وقد اوضح (Fernando & Ekanayake, 2015) ان الدوافع الرئيسية وراء التلاعب باستخدام مخصص خسائر القروض تتمثل فى تمهيد الدخل، وإدارة راس المال، وتوصيل اشارات لمستخدمى التقارير المالية والضرائب.

وقد اشار (Gombola,2016) الى انه يمكن للبنوك ادارة ارباحها من خلال تقدير خسائر القروض او توقيت اعدام القروض. ويتضمن كل من هذين البندين من المستحقات مخصص خسائر القروض وصافي الديون المعدومة NCO. اذ يعتبر مخصص LLP تقديراً لخسائر القروض المستقبلية، وبالتالى يكون له تاثير كبير على الارباح وراس المال التنظيمى للبنوك. فمن حيث المبدأ، يعد مخصص خسائر القروض التعديل الذي يتم اجراؤه على احتياطى خسائر قروض البنوك لتعكس الخسائر المستقبلية المتوقعة فى محفظة قروضها. وينتج صافي الديون المعدومة نتيجة اعتبار القروض غير قابلة للتحصيل. ويحتاج تقدير كل من هذه المستحقات LLP وNCO الى ممارسة حكم مهنى وتقدير محاسبى كبير. ويتم خصم صافي الديون المعدومة NCO من احتياطى خسائر القروض LLR (loan loss reserve = lagged loan loss reserve + loan loss provision − loan charge-off). ولذلك تستطيع البنوك تخفيض NCO من اجل زيادة راس المال التنظيمى، كما يزيد ارتفاع LLR من قدرة البنوك على استيعاب الخسائر بدون التعرض لازمات المالية. **ومع ذلك تكون النتيجة المباشرة لزيادة LLR هى زيادة الاحتياطى فقط وتخفيض الدخل المفصح عنه. ويوثر التخفيض فى الدخل بشكل مباشر على تخفيض الارباح المحتجزة وحقوق الملكية.**

وفى هذا السياق، تناول (Norden and Stoian ,2014) مدى استخدام إدارة الأرباح في إدارة مخاطر البنوك باستخدام عينة من 85 بنكاً بهولندا خلال الفترة من 1998 وحتى 2012. وقد توصلت الدراسة إلى أن:1-تستخدم البنوك الهولندية مخصص LLP لتخفيض التقلبات في الأرباح والذي يتفق مع فرض تمهيد الدخل. 2- يتم زيادة مخصص LLP عندما تكون الأرباح المقدرة مرتفعة discretionary earnings وينخفض مخصص LLP عندما تكون متطلبات نسبة رأس المال التنظيمي منخفضة.3-تقوم البنوك التى تدفع توزيعات dividend-paying بادارة ارباحها لإعلى، حيث تم التوصل الى ان البنوك

التى تقل توزيعاتها المتوقعة عن الارباح الحالية أكثر احتمالا لزيادة مخصصات LLPs عن القيام بتمهيد الدخل. وبذلك توكد الدراسة على اهمية المفاضلة بين مخصصات البنوك للخسائر المتوقعة وغير المتوقعة التى تؤثر على الربحية والمخاطر وسياسات المدفوعات.

وبالاضافة الى مخصص خسائر القروض LLP يقوم المديرون بإدارة الأرباح من خلال التلاعب بمكاسب وخسائر الاوراق المالية، حيث يستخدم المديرون سلطة التقدير المحاسبى لاعادة تبويب الاوراق المالية لتجنب الاعتراف بخسائر التدهور. وعلى العكس من مخصص LLP، لا تخضع خيارات التقدير المحاسبي لمكاسب وخسائر الأوراق المالية للتدقيق التنظيمي والمراجعة نسبيًا، إذ انه من غير المحتمل أن يتخذ المساهمون والمنظمون والمراجعون في وقت لاحق موقفاً تجاه القرار الإداري ببيع الاستثمارات في الأوراق المالية التي تزيد أو تخفض الأرباح. وبالتالي فإن مكاسب وخسائر الأوراق المالية المحققة تمثل إداه أخرى تمكن الإدارة من تمهيد الأرباح. وقد وجد (Huizinga and Laeven,2012 as cited in Bushman,2014) أن البنوك ذات المستويات العالية من الاوراق المالية المدعومة بالراهن العقارى[6] فى الميزانية العمومية، أكثر احتمالاً للمبالغة في القيمة الدفترية لأصولها من خلال عدم تخفيض قيمتها في الوقت المناسب، وتأجيل اعداد مخصصات خسائر القروض، وإعادة تصنيف الاوراق المالية المدعومة بالرهن العقاري المتاحة للبيع الى المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عندما تكون القيمة العادلة لهذه الاوراق المالية MBS أقل من القيمة القابلة للاستنفاد amortized cost .

كما يقوم المديرون بتاجيل الاعتراف بخسائر القروض المتوقعة DELR[7]، حيث يؤدي تأجيل الاعتراف بخسائر القروض المتوقعة الى تراكم الخسائر المتوقعة غير المعترف بها والتي يتم تحميلها للفترات المستقبلية. ويؤدي زيادة تراكم الخسائر إلى نشأة المخاوف حول كفاية رأس المال خلال فترات الركود الاقتصادي، حيث يضعف ذلك من مقدرة احتياطيات خسائر القروض على تغطية كلً من خسائر القروض غير المتوقعة خلال فترة الركود الاقتصادى والخسائر المتراكمة من الفترات السابقة. وبالتالي يكون لتأجيل الاعتراف بخسائر القروض المتوقعة DELR تأثير مباشر على قدرة البنوك على الوفاء بالحدود التنظيمية، مما يطرح تساؤلاً حول مدى تأثير DELR أيضًا على الشفافية. (Cornett et al., 2009; Bushman,2014; Abdelsalam et al.,2016; Ananderajan et al., 2007).

وقد فرضت دراسة **(Bushman and Williams,2014 BW as cited in Bushman, 2014)** أن DELR يعد أحد مظاهر السلوك الانتهازي والذي يخفض من الشفافية ويزيد عدم التأكد لدى المستثمرين، خاصة في فترات الأزمات الاقتصادية. ولاختبار هذا الفرض قامت الدراسة بالربط بين الشفافية

[6] Mortgage baced securities(MBS).طريقة لتحويل الرهن العقاري إلى ورقة مالية قابلة للتداول مثل الأسهم والسندات

[7] Delay expected loan loss recognition in current provisions(DELR

وانعدام سيولة سوق الأسهم وأيضًا مخاطر انعدام السيولة. إذ تعكس مخاطر انعدام السيولة كيفية تحرك انعدام سيولة سوق الأسهم على مستوى البنك مع انعدام سيولة السوق الإجمالية وعوائد الأسهم. وقد توصل BW إلى وجود ارتباط بين DELR وارتفاع مستوى انعدام سيولة سوق الأسهم وارتباط كبير بين انعدام السيولة على مستوى البنك وانعدام السيولة على مستوى القطاع المصرفي بالكامل aggregate banking sector illiquidity وعوائد السوق خلال فترات الركود الاقتصادي. كما وجد أن زيادة اثر الركود في انعدام سيولة الأسهم (وزيادة مخاطر انعدام السيولة) تكون أكثر صعوبة للبنوك ذات المستويات المرتفعة من DELR.

كما اشار كل من (Balla and Rose, 2015; Morris et al., 2016) الى أن ميل البنوك لاستخدام مخصصات LLPs لأغراض تمهيد الدخل يعتمد على:1-حجم الأرباح أو توزيع الأرباح، 2-الحالة الاقتصادية خاصة خلال فترات الركود أو الأزمة الاقتصادية،3-تشديد قواعد الإفصاح المحاسبي التي تعوق التلاعب في الاستحقاقات، 4-متطلبات رأس المال التنظيمي. وفى هذا السياق اختبر (Kilic et al., 2012) ما إذا كان تشديد متطلبات التصنيف والاعتراف وفقًا لمعيار المحاسبه الامريكى "المحاسبة عن الادوات المشتقه وانشطة التحوط "[8] SFAS 133)، والتي خفضت قدرة البنوك الأمريكية على استخدام المشتقات لتمهيد الأرباح، مما دفع البنوك المتضررة من SFAS 133 الى الاعتماد على مخصصات LLPs بشكل أكبر لتمهيد الدخل بدلاً من الاعتماد على المشتقات. وقد وجدوا أن البنوك الأمريكية تستخدم مخصصات LLPs لتمهيد الدخل عندما تجعل قواعد الإفصاح المحاسبي من الصعب استخدام المشتقات لتمهيد أرباح البنك. كما توصلت الدراسة الى ان زيادة الاعتماد على مخصص LLP، لتمهيد الدخل يؤدى الى تدهور معلوماتية مخصص LLP حول مخاطر عدم السداد المستقبلية وعوائد أسهم البنك.

وبالاتفاق مع (Ananderajan et al., 2007) نجد انه غالبًا ما تقوم البنوك بإدارة أرباحها المحاسبية من خلال مخصصات القروض أو مكاسب وخسائر الأوراق المالية وذلك لعدة دوافع: تمهيد الدخل، دوافع التنظيمية، أغراض الإشارة ودافع الضرائب. **وبناء على ذلك سوف يتعرض البحث لثلاث دوافع رئيسية لادارة الارباح فى القطاع المصرفى كما يلى:**

اولاً: تمهيد الدخل Income Smoothing

لاقى سلوك تمهيد الدخل اهتماماً كبيراً من الـ SEC[9] والهيئات المصرفية. في الواقع، يعد مخصص LLP أحد البنود التي تخضع للتدقيق من جانب الـ SEC لكشف ممارسات إدارة الأرباح، حيث يكون لدى البنوك دوافع قوية لتمهيد الدخل لتجنب الرقابة التنظيمية المحتملة بسبب المستويات العالية والمنخفضة غير

[8] Accounting for Derivative Instruments and Hedging Activities
[9] Securities and Exchange Commission (SEC)

العادية للأرباح، وتخفيض المخاطر المتوقعة (Gerald, 2017). والمنهج الشائع لاختبار فرض تهميد الدخل باختبار العلاقة بين مخصص LLP التقديري والأرباح قبل الضرائب والمخصصات، وقامت العديد من الدراسات باختبار العلاقة بين ممارسة التقدير المحاسبي على مخصص LLP لتمهيد الدخل ولكن النتائج كانت مختلطة، حيث اختبر (Kanagaretnam et al., 2004) ميل مديرى البنوك لاستخدام سلطة التقدير فى اعداد مخصصات خسائر الروض للاغراض الاشارة وتمهيد الدخل. وتوصل الى ان ميل المديرين للاشارة يكون اكبر فى البنوك الاقل قيمة. وتتفق هذه النتيجة مع الحكمة التقليدية القائلة" بان مديرى البنوك المخفضة القيمة يحاولون رفع القيمة السوقية عن طريق توصيل معلوماتهم الداخلية المواتية للمشاركين في السوق". كما يميل المديرين لتمهيد الدخل من خلال مخصصات خسائر القروض التقديرية عندما تكون لديها تقلبات فى الارباح.

واشار عدد كبير من الدراسات ; (eg: Pérez et al. 2011; Bushman and Williams,2012 Kilic et al., 2013; Curcio et al., 2014 ; Norden and Stoian,2014; Skala, 2015; Wu et al .,2016; Abdul Adzis et al., 2016; Gerald, 2017;) الى أن تمهيد الدخل هو احد الاهداف الرئيسية لادارة الارباح، حيث يهدف الى تخفيض التقلبات فى الارباح بالاحتفاظ باحتياطيات اكبر خلال فترات الرواج الاقتصادى عندما تكون الارباح مرتفعة من خلال زيادة البنود التى تخضع للتقدير الادارى مثل مخصص خسائر القروض LLP، والديون المعدومة NCO فى حساب الارباح والخسائر لتخفيض الربح. ثم بعد ذلك يتم تخفيضها من خلال عكس هذه البنود خلال فترات الركود عندما تكون الارباح منخفضة وذلك للتخفيف من اثر تقلبات الدورة الاقتصادية.

واختبر (Fernando & Ekanayake, 2015) ما إذا كانت البنوك التجارية في سريلانكا تستخدام مخصص LLP لتمهيد الدخل وذلك خلال الفترة من 2003 حتى 2012. وقد تم استخدام ثمانية متغيرات محددة للبنك وهم نسبة كفاية راس المال، والتغير في إجمالي القروض، والتغير في القروض المتعثرة NPL، وإجمالي القروض، والقروض المتعثرة، والأرباح قبل الضرائب والمخصصات، ونسبة القروض إلى الودائع، ولوغاريتم إجمالي الأصول. وقد تم اختبار العينة بأكملها مع اجراء تحليل لاحق لثلاث فئات رئيسية من البنوك وهي بنوك القطاع العام، والبنوك الخاصة الهامة، والبنوك الخاصة الصغيرة. وتشير النتائج إلى أن البنوك الخاصة تستخدم مخصص LLP لتمهيد الدخل بينما لا تقوم بذلك بنوك القطاع العام. وتعتمد مخصصات خسائر القروض إلى حد كبير على أربعة متغيرات (القروض المتعثرة NPL وإجمالي القروض، والتغير في إجمالي القروض، ونسبة القروض إلى الودائع LD). كما تشير النتائج أيضًا الى أن البنوك ذات المستوى الأعلى من حيث نمو القروض ترتبط بانخفاض مستوى القروض الرديئة.

ومن ناحية اخرى، قد يكون للتقدير المحاسبى تاثير سلبي على الشفافية عند استغلال المديرين فى البنوك التقدير المحاسبى لاضعاف مدى ضبط السوق لسلوك المخاطرة وحجب المعلومات السلبية، والتى تخلق مخاوف حول مدى كفاية راس المال. اذ يساعد تمهيد الدخل على اخفاء المخاطر فى محفظة القروض مع تخفيض الشفافية .(Gombola et al.,2016). **ونخلص من ذلك** وبالاتفاق مع دراسة (Gerald, 2017) الى انه يمكن تصنيف استخدام مديري البنوك للتقدير المحاسبي في التقرير المالي إلى فئتين وفقًا لدوافعهم، المجموعة الأولى: استخدام مديري البنوك للتقدير المحاسبي لأسباب الكفاءة. فعلى سبيل المثال، ربما يستخدم المديرون مخصص LLP للإشارة الى المعلومات الخاصة، او لتمهيد الدخل لتخفيض المخاطر المدركة، أو للحصول على تمويل خارجي. والمجموعة الثانية: استخدام التقدير لأسباب إنتهازية. فعلى سبيل المثال، ربما يستخدم المديرون مخصص LLP لمقابلة أو تجاوز معايير الأداء المرجعية، أو زيادة الدخل المفصح عنه، أو تحسين الأمن الوظيفي.

وقد اشار (Agarwal et al.,2007) إلى استخدام البنوك ممارسات التقدير المحاسبى لزيادة مستويات راس المال التنظيمي بدون الاهتمام بتخفيض من خطر الإفلاس وهو ما يعرف "بالمراجحة لراس المال التنظيمي Regulatory Capital Arbitrage". وبناء على ذلك اختبرت الدراسة تجريبياً دور مخصصات خسائر القروض والمكاسب المحققة من محفظة الأوراق المالية في ممارسة إدارة الأرباح في 78 بنك من البنوك اليابانية خلال الفترة من 1996 حتى 1999 أي على مدى 15 عام. واستناداً إلى العوامل المالية والاقتصادية التي أدت إلى تغير ربحية البنوك خلال فترة الدراسة، اذ تم تقسيم العينة الى ثلاث فترات فرعية: فترة النمو المرتفع بحدوث فقاعات أسعار الأصول (1995–1996)، النمو الراكد Stagnant Growth المصحوب بفترة الضغوط المالية (1996–1997)،، والركود الشديد مع فترة الأزمة المالية (1997–1999). وتم تقدير نموذج الانحدار لتحليل ممارسات التقدير المحاسبي في البنوك اليابانية على اساس 4 متغيرات للقرارات: 1– الإقراض، 2– مكاسب الأوراق المالية، 3–مخصصات خسائر القروض و4–التوزيعات. ويقوم هذا النموذج على اساس أن البنوك اليابانية تقوم بشكل دوري ومتزامن بتعديل قراراتها لتحقيق أهدافها (تمهيد الدخل أو المراجحة راس المال Regulatory Capital Arbitrage).

وتشير النتائج إلى إستخدام البنوك اليابانية في المتوسط المكاسب المحققة من الأوراق المالية للتعويض من الأثر السلبي لمخصصات خسائر القروض على الدخل، وبالتالي تقوم بتمهيد الدخل خلال الفترات الثلاث، رغم أن الميل لاستخدام تمهيد الدخل كان أقل للبنوك التي لديها دخل غير تقديرى سلبي negative nondiscretionary income خلال الفترات الأخيرة من التعثر المالى. من ناحية أخرى، تم ملاحظة استخدام البنوك اليابانية مخصص LLP كأداة لتمهيد الدخل فقط خلال فترات المرتفعة النمو والنمو الراكد. وخلال الفترة الثالثة من الركود الشديد وفرض المزيد من القيود على لرأس المال; لم تستخدم

البنوك فى المتوسط مخصص LLP لتمهيد الدخل لمواجهة انخفاض العائد على الاستثمار. ويرجع ذلك الى حاجة البنوك اليابانية خلال هذه الفترة الى زيادة نسبة المخصصات إلى الأصول provisions-to-assets ratio لتعكس القروض المتعثرة المتراكمه وليس بالضرورة لإدارة الأرباح. وعلى الجانب الآخر، استمرت البنوك التي لديها دخل غير تقديرى سلبي باستخدام المخصصات كأداة لتمهيد الدخل رغم حاجة هذه البنوك لزيادة مخصص LLP بالنظر إلى حصتها الكبيرة من القروض المتعثرة NPL خلال فترات الركود الشديدة والقيود على راس المال.

وتوصل (Bushman and Williams, 2012) إلى أن البنوك ذات المستوى المرتفع من ممارسات تمهيد الدخل من خلال تأجيل الاعتراف بخسائر القروض DELR، تقوم بتحويل المخاطر إلى مؤسسات التأمين على الودائع وخاصة عندما تكون البنوك ذات مستويات رأس مال منخفضة. ويتفق هذا مع زيادة منفعة المساهمين فى البنوك من امكانية تحويل المخاطر عند مخالفة البنوك متطلبات راس المال وزيادة دوافع "المضاربه للتعافى من الخسائر". ويشير هذا إلى أن التقديرات المحاسبية يمكن أن تؤثر على مخاطر استقرار البنك من خلال عدة مداخل، هى:1-يمكن أن يؤدي التقدير المحاسبى إلى تخفيض الشفافية والتي تسهل من سلوك تحويل المخاطر وزيادة احتمال تحقيق نتائج سلبية كبيرة للبنك.2- يؤدي انخفاض الشفافية إلى زيادة مشاكل التمويل والتي تقيد من قدرة البنك على تحديد مستويات راس المال المستنذفة وزيادة خطر فشل البنك.3-يؤدي تراكم الخسائر Loss Overhangs الناتج من تأجيل الاعتراف بخسائر القروض DELR إلى زيادة مخاوف عدم كفاية راس المال أثناء فترات الركود الاقتصادي. وفى نفس السياق، اشارت دراسة (Bushman,2014) الى ان تمهيد الدخل يؤدى الى تخفيض الشفافية، وبالتالى تساعد على تخفيض ضبط السوق لسلوك مخاطرة البنوك وزيادة مشاكل التمويل وتقييد قدرة البنك على زيادة مستويات راس المال، وزيادة تحويل المخاطر لمؤسسات التامين على الودائع مما يؤثر على استقرار البنوك وزيادة خطر فشل البنك.

كما انهُ فى ظل الظروف العادية ايضاً قد يتلاعب مديرو البنوك بمخصص LLP لتخفيض التقلبات فى صافي الدخل، والتاثير على تصورات المستثمرين والمنظمين والمشرفين على القطاع المصرفي حول المخاطر، بالاضافة الى الحفاظ على استقرار تدفق التوزيعات النقدية للمساهمين وايضا استقرار مكافآتهم (Curcio et al.,2017).

ثانياً: الإشارة Signaling

تكون لدى مديري البنوك دوافع لتوصيل معلوماتهم الخاصة عن توقعاتهم المستقبلية المواتية (المرغوبة) للبنك. ويكون أحد اساليب ذلك من خلال توصيل إشارة إلى أن البنك قوي بدرجة كافية لاستيعاب الخسائر المحتملة المستقبلية من خلال زيادة مخصص LLP الحالي. ويتمثل التفسير الشائع حول سبب تشكيل

مخصص LLP الحالي للأخبار الجيدة، هو أن المديرين يكونوا أكثر احتمالاً لتحمل المشاكل في الأرباح الحالية عندما تكون توقعات الأرباح المستقبلية للبنك مواتية(Gerald, 2017). فقد اشار (Soedarmono et al., 2017) الى ان استراتيجيات نقل الإشارة باستخدام مخصص LLP ترتبط أيضًا بالتوازى مع استراتيجيات تمهيد الدخل، حيث قد تعطي البنوك إشارة على قوتها عندما تكون قادرة على تحقيق أرباح أعلى وبالتالي مخصص LLP اعلى. ويدعم ذلك ما سبق التوصل اليه (Kanagaretnem et al., 2005) بأن البنوك تستخدم مخصصات LLPs للإشارة لتوقعات الأرباح المستقبلية.

وفى نفس السياق، اشار (Gerald, 2017) الى ان المنهج الرئيسي المستخدم لاختبار فرض الإشارة من خلال اختبار العلاقة بين العوائد الحالية ومخصصLLP التقديري الحالي، أو العلاقة بين التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية ومخصصLLP التقديري الحالي. ووفقاً لفرض الاشارة يجب أن تكون العلاقة بين LLP التقديري الحالي وكل من العوائد غير العادية، والتغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية ايجابية. وهناك العديد من الأدلة التى تدعم فرض الإشارة، حيث اختبرت مجموعة من الدراسات (Kanagaretnem et al., 2005; Anandarejan et al., 2007; Hamdi & Zarai, 2013; OziLi, 2015 ; Hamadi et al., 2016; Gerald, 2017) ما إذا كانت البنوك تستخدم مخصصات LLPs للإشارة للمعلومات الخاصة لإعلام أصحاب المصالح الخارجيين عن جودة محفظة قروض البنك. اذ يفسر المستثمرون الزيادة غير المتوقعة في مخصص LLP كإشارة للقوة المالية للبنك. كما أن مديري البنوك يمكنهم تخفيض تكلفة رأس المال عن طريقة نقل المعلومات الخاصة للمستثمرين من خلال ممارسة التقدير المحاسبى فى اعداد مخصص LLP. ويقوم مديرو البنوك بزيادة المكون التقديري في مخصص LLP الحالي عندما تكون توقعات التدفق النقدي من المتوقع أن تتحسن في المستقبل .

ثالثاً: الاثار المعاكسة للدورة الاقتصادية countercyclical

كما يساهم تمهيد الأرباح ايضاً فى التخفيف من ارتباط مخصص LLP بالدورة الاقتصادية –pro cyclicality [10] وتشير التقلبات الدورية في الدورة الاقتصادية إلى توسع البنوك في محفظة قروضها في فترات الازدهار الاقتصادي دون اعادة هيكلة إجمالي رأس مالها من خلال المخصصات. وخلال فترات التراجع من مرحلة الدورة الاقتصادية، فإن رأس المال المتراكم قد يكون غير كافي لتغطية مخصصاتLLP لخسائر الائتمان، مما يؤدى الى اضطرار البنوك لتخفيض الإقراض، ومن ثم زيادة الآثار السلبية لتقلبات الدورة الاقتصادية(Elnahass et al., 2014) .

[10] يمكن تعريف ارتباط LLP بالدورة الاقتصادية (The cyclicality of loan-loss provisions LLP) بانه الرابط بين LLP و دورة الاعمال business cycle والذى يختلف من بنك لبنك ومن دولة لاخرى . ويمكن ان يكون هذا الرابط سلبياً مما يعنى procyclicality of LLP او ايجابياً مما يعنى countercyclical LLP.

وحتى يتم منع الإفراط في المخاطرة أثناء فترات الازدهار الاقتصادي ودعم القدرة على تحفيز أنشطة الإقراض أثناء فترات الأزمات، يتم الاحتفاظ بمخصصات كافية في الأوقات الجيدة بهدف التمكين من التوسع في الإقراض خلال فترات الركود الاقتصادي وهوما يعرف بـ countercyclical LLP (Soedarmono et al., 2017; Ozili, 2017$_{(b)}$; Koch et al., 2017; Caporale et al., 2015;Packer & Zhu, 2012;Agenor & Ziberman, 2015; Olszak et al., 2016).

وباستخدام عينة كبيرة من 3000 بنك عبر دول الاتحاد الاوربى خلال الفترة 1996–2011، توصل (Olszak et al., 2016) الى أن مخصصات LLPs في البنوك التجارية، والبنوك العامة، والبنوك الكبيرة، والبنوك التي تصدر قوائم مالية مجمعة تكون أكثر تقاربًا للارتباط بالدورات الاقتصادية، في حين تصبح أقل ارتباطًا بالدورة الاقتصادية في ظل معايير رأس المال المشددة والحماية الأفضل للمستثمرين. كما ان الرقابة الاشرافية على المستوى الجزئى، ورقابة السوق لم تخفض من ارتباط مخصص LLP بالدورة الاقتصادية procyclicality of LLP. كما تدعم اهمية الرقابة الاشرافية المتحفظة على المستوى الكلى macroprudential كمكمله للاشراف التنظيمى المتحفظ على المستوى الجزئى microprudential فى التخفيض من ارتباط مخصص LLP بالدورة الاقتصادية. وتشير النتائج ايضاً الى ان التغطية الاكبر لخسائر القروض المتوقعة وتمهيد الدخل يخفضان من ارتباط مخصص LLP بالدورة الاقتصادية. وتدعم هذه النتائج وجهة النظر بشأن انخفاض ارتباط مخصص LLP بالدورة الاقتصادية فى البنوك العاملة فى الدول الاكثر توجها للسوق، والقطاعات المالية الاكثر شفافية، حيث تميل لان يكون لديها دوافع أكبر لتطبيق ممارسات ادارة مخاطر أكثر تحفظا.

ويمكن بذلك عرض الدراسات التى تناولت الدوافع السابقة واستخدام مخصصات LLPs لمقابلة التوقعات الإدارية والمتحفظة والتى تنتشر عبر العديد من الدول وتعتمد على الخصائص الفريدة للدولة والظروف الفريدة التي تواجهها البنوك

بالنسبة للدراسات التى اجريت عبر دول الاتحاد الاوربى، تناول (Ozili, 2017$_{(a)}$) ما اذا كانت **البنوك الاوربية** الغربية تستخدم مخصصات خسائر القروض لتمهيد الدخل ام لاعتبارات مخاطر الائتمان. وقد تم التوصل الى الى ان المخصصات التقديرية فى البنوك الاوربية يمكن ارجاعها الى دوافع تمهيد الدخل فى الفترة بعد الازمة المالية العالمية خاصة بين البنوك العامة. كما تم ملاحظة أن المخصصات التقديرية تتاثر معنويا بمخاطر الائتمان، وبشكل رئيسى بالقروض المتعثرة ونمو القروض. كما تم التوصل الى تاثر المخصصات التقديرية بالتقلبات فى الدورة الاقتصادية. وعموما تشير النتائج الى ان البنوك الأوروبية تستخدم مخصصات LLPs لاعتبارات تمهيد الدخل ومخاطر الائتمان. وفى نفس السياق، اختبر (Curcio et al., 2017) استخدام مخصصات LLps التقديرية خلال الأزمة المالية العالمية الأخيرة،

عندما واجهت البنوك **في منطقة اليورو** تدهوراً في جودة القروض، وانخفاضاً كبيراً في الربحية ولكنها خضعت أيضًا لشكل جديد من الرقابة المشددة، وهي ممارسات اختبار الضغط (EBA 2010, 2011)[11]. وقد وجدوا أدلة على تمهيد الدخل من خلال LLPs مما يشير الى أن البنوك التي خضعت لاختبارات الضغط لديها دوافع أعلى لتمهيد الدخل فقط وفقًا لاختبار EBA, 2011، عندما تم إصدار مجموعة أكبر وأكثر تفصيلاً من المعلومات.

ونخلص من ذلك أن ميل البنوك الأوروبية للتلاعب فى تقديرات مخصصات خسائر القروض يتأثر بالتقلبات الدورية في ظروف الاقتصاد الكلي، وقواعد الإفصاح المحاسبي المشددة، والتنظيم والإشراف المصرفي في المنطقة.

وبالنسبة للدراسات التى اجريت عبر الدول الافريقية، اختبر Amidu &Kuipo (2015) سلوك إدارة الأرباح بين البنوك الأفريقية باستخدام مخصصات خسائر القروض التقديريةDLLP، ووجد أن 330 بنكاً فى 29 دولة أفريقية تقوم بإدارة الأرباح خلال الفترة من 2002حتى 2009. وتتأثر جودة الأرباح في البنوك الأفريقية بمزيج أنشطة البنك ونماذج التمويل المصرفي. كما اختبر (Ozili, 2017 b) ما إذا كانت الطريقة التي تستخدم بها البنوك الأفريقية مخصصات LLPs لتمهيد الأرباح تتأثر بحوافز سوق رأس المال، ونوع المراجع وذلك بعد التحكم فى محددات مخصص LLP غير التقليدية والتقلبات في دورة الأعمال. وقد توصل الباحث الى انه: 1-تستخدم البنوك الأفريقية LLPs لتمهيد الأرباح،2-تستخدم البنوك الأفريقية المدرجة بالبورصة مخصصات LLPs لتمهيد الأرباح بشكل أكبر مقارنة بالبنوك الأفريقية غير المدرجة بالبورصة،3- لم يؤدي استخدام شركات Big4 للمراجعة إلى انخفاض تمهيد الدخل باستخدام مخصصات LLPs بين البنوك الأفريقية، 4- تتأثر مخصصات LLPs بالتقلبات الدورية في الدورة الاقتصادية. **ويستنتج من ذلك إلى أن لدى البنوك الأفريقية دوافع خاصة والتي تدفعها لاستخدام مخصصات LLPS لمقابلة نتائج التقرير المالي.**

وبالنسبة للدراسات التى اجريت عبر الدول فى آسيا واستراليا، فقد اختبر (Anandarajan et al., 2007) ما إذا كانت البنوك الاسترالية تستخدم مخصصات LLPs للادارة الارباح، أو لإدارة رأس المال التنظيمي، أو للإشارة للمعلومات الخاصة. وقد توصلت الدراسة الى وجود أدلة حول قيام البنوك الأسترالية بممارسات ادارة الأرباح الانتهازية خلال الفترة بعد تطبيق اتفاقية بازل بين البنوك العامة المدرجة. كما اختبر (Packer & Zhu, 2012) ممارسات إعداد المخصصات في البنوك الآسيوية وذلك لعينة من 240 بنكاً في 12 دولة (استراليا، هونج كونج، الهند، إندونيسيا، اليابان، ماليزيا، نيوزيلاند، الفلبين، سنغافورة،

(11) European Banking Authority (EBA),

تايلاند، كوريا، الصين) خلال الفترة من 2000 وحتى 2009. وقد كان الغرض من فترة التحليل هذه التعرف على أثر أزمة الديون الآسيوية، حيث اعتمدت الدول الاسيوية على متطلبات أكثر تشددا فى اعداد المخصصات الى جانب المقاييس التقديرية، بهدف زيادة المخصصات فى الاوقات الجيدة لتصبح هناك استجابة لارتفاع مستويات الخطر. وقد وجد هذان الباحثان أدلة بأن مخصصات LLPs تستخدم لأغراض تمهيد الدخل بالإضافة إلى استخدام مخصصات خسائر القروض المعاكسة للدورة الاقتصادية في الدول الآسيوية خاصة الهند.

وبالنسبة للدراسات التى اجريت على مستوى كل دولة، اختبر (Pérez et al. 2011) ما إذا كان ادخال نظام المخصصات المعاكس للدورة الاقتصادية او ما يسمى بالنظام الديناميكى (الإحصائي) في إعداد المخصصات له تأثير على سلوك إدارة الأرباح وتمهيد الدخل **للبنوك الأسبانية**. وقد وجد هؤلاء الباحثين أن البنوك الأسبانية تستخدم مخصص LLP لتمهيد الأرباح، ولكن ليس لإدارة الارباح من خلال نظام المخصصات المعاكس للدورة الاقتصادية الذي تم تطبيقه خلال الفترة من 2000 وحتى 2004 وذلك بهدف التخفيض من تقلبات فى الارباح المحاسبية مع مرور الزمن.

وفى الولايات المتحدة الامريكية، أشار (Balboa et al., 2013) إلى أن دافع البنوك الأمريكية لتمهيد الأرباح والطريقة العملية للقيام بذلك تعتمد جزئيًا على حجم الأرباح قبل المخصصات. وقد قام هؤلاء الكتاب باختبار عينة من 15268 بنك أمريكي خلال الفترة من 1996 حتى 2011. وقد اشارت النتائج لوجود علاقة غير خطية بين مخصصات LLPs والأرباح المفصح عنها. مما يشير الى قيام البنوك باستخدام ممارسات ادارة الارباح باعتبارها داله فى حجم الارباح، وهو ما يعنى اتباع البنوك ممارسات زيادة الارباح كوسيلة لتمهيد الدخل باستخدام المخصصات عندما تكون الارباح ايجابية وكبيرة (''cookie-jar'' accounting)، بينما تميل للمبالغة فى مخصصات خسائر القروض لزيادة حجم الخسائر المفصح عنها عندما الاخبار تكون سلبية (''big-bath'').

وفى الصين، اختبر (Curcio et al., 2014) فرض تمهيد الدخل وفرض إدارة رأس المال بالنسبة **للبنوك الصينية** خلال فترة الأزمة المالية العالمية. وقد تم التوصل إلى أن البنوك الصينية تستخدم مخصص LLP التقديري لتمهيد أرباح البنك ولكن ليس لإدارة مستويات رأس المال. كما تم ملاحظة أن البنوك الصينية المدرجة تظهر سلوك اقل مخاطرة وايضا سلوك تمهيد دخل أقل لتحويل المخاطر مقارنة بالبنوك غير المدرجة.

وفي تركيا، اختبر (2015) Acar & Ipci ما اذا كانت مخصصات LLPs تستخدم في إدارة الأرباح فى القطاع المصرفي التركي خلال الفترة من 2005 حتى 2011، بالاضافة الى اختبار ما اذا كان

مخصص LLP يستخدم كاداه لنقل الاشارات للمستثمرين حول توقعات المديرين للارباح المستقبلية للبنك. وباستخدام عينة من 28 بنكاً تجارياً، توصلت الدراسة الى وجود أدلة على تمهيد الدخل باستخدام مخصص LLPولكن هذا السلوك اختفى أثناء الأزمة المالية العالمية خلال الفترة من 2007 حتى 2009. كما اشارت النتائج ان سلوك تمهيد الدخل فى البنوك الاجنبية كان اكثر قوة من البنوك المحلية. كما أيدت النتائج فرض الاشارة حول استخدام المديرين مخصصات خسائر القروض لتوصيل بعض المعلومات الخاصة عن التوقعات المستقبلية المواتية للبنك.

وفي إيطاليا، استخدمت دراسة (Caporale et al., 2015) عينة من 400 بنك خلال الفترة من 2001 وحتى 2012، لاختبار المحددات الرئيسية لمخصص LLP والتى قام الباحثون بالدراسة بتصنيفها اما تقديرية (تمهيد الدخل، وادارة راس المال، والاشارة) اوغير تقديرية (ترتبط بدورة الاعمال business cycle). وتوصل إلى عدم وجود دليل على تمهيد الدخل بين **البنوك الإيطالية**، وان المحرك الرئيسى فى اعداد مخصصات LLPS هى المكونات غير التقديرية خاصة خلال فترة الركود الاقتصادى من 2008حتى 2012. والذى يتفق مع سلوك اعداد مخصصات LLPS المعاكس للدورات الاقتصادية countercyclical behavior of LLP.

وفي نيجيريا، اختبر (OziLi, 2015) ما إذا كانت البنوك المدرجة تستخدم مخصصLLP لاغراض ادارة رأس المال ولتمهيد الدخل خلال الفترة من 2002وحتى 2013. وقد وجد ان مخصص LLP يستخدم لاغراض ادارة رأس المال ولتمهيد الدخل ونقل إشارة عن جودة القروض فى الفترة بعد تبنى IFRS. **كما** اختبرت دراسة (Hassan, 2015) تأثير تبني IFRS على جودة الأرباح في البنوك المدرجة **في بورصة نيجريا**. وقد عرضت الدراسة ثلاثة أسباب وراء التلاعب بالأرباح والتى يمكن ارجاعها الى 1–توصيل اشارات لمستخدمى التقارير المالية، 2– تمهيد الدخل أو إدارة الأرباح، 3– إدارة رأس المال. كما أن هناك ثلاثة تفسيرات نظرية وراء العلاقة بين جودة الأرباح وخصائص الشركة وهى، نظرية التعاقد الكفء Efficient Contracting Theory والتى ترى أن المديرين يقومون بممارسة التقدير المحاسبي بطريقة ذات كفاءة بحيث تؤدي الى تعظيم قيمة الشركة فى الاجل الطويل، أو النظرية الانتهازية The opportunistic Theory والتى تفترض أن المديرين لديهم مصالح ذاتية فى الاجل القصير، والتى تشكل دافعاً لتشكيل هيكل مؤسسي ضعيف لإدارة الأرباح لخدمة مصالحهم الذاتية. واخيراً، وفقًا لنظرية الوكالة Agency Theory فإن طبيعة الملكية ترتبط إيجابياً مع جودة الأرباح. وتقترح نظرية التعاقد الكفء وجود ارتباط إيجابي بين التقدير المحاسبي والاداء طويل الاجل للشركة وجودة المعلومات المالية. وقد تم اختبار نظرية التعاقد الكفء والنظرية الانتهازية في هذه الدراسة للربط بين خصائص البنك وجودة الأرباح قبل وبعد تبني IFRS من قبل البنوك النيجيرية. وقد تم إجراء الدراسة على مدار ست سنوات من عام 2008

وحتى 2013 مع تقسيمها إلى فترة ما قبل وبعد تطبيق IFRS. وتشير النتائج إلى أن خصائص الشركة المتمثلة في (الرفع المالي، والربحية، والسيولة، وحجم البنك، ونمو البنك) ذات تأثير إيجابي على جودة الأرباح للبنوك العامة المدرجة **بالبورصة النيجيرية** بعد تبني IFRS، بينما تشير في الفترة قبل التبني إلى أن هذه الخصائص ليس لديها تأثير على جودة الأرباح. وقد خلص الباحث إلى أن الاعتماد على المعايير الدولية لاعداد التقارير المالية كان صحيحاً وفي الوقت المناسب. وقد يرجع هذا إلى حقيقة أن القوائم المالية يتم إعدادها قبل IFRS على اساس التكلفة التاريخية بينما بعد تبني IFRS يتم إعداد القوائم المالية بناءً على محاسبة القيمة العادلة. بما يحسن الرفع المالي بعد تبني IFRS وبالتالي فإنه قد يحسن من جودة الأرباح بشكل إيجابي وكبير.

وفى هونج كونج، اختبر (Abdul Adzis et al., 2016) تاثير اصدار معيار المحاسبة الدولى IAS39 على انشطة تمهيد الدخل وسلوك اعداد مخصصات خسائر القروض المرتبط بالدورة الاقتصادية. وباستخدام عينة من **البنوك فى هونج كونج** خلال الفترة من 2000 وحتى 2009، توصلت الدراسة الى أن البنوك في هونج كونج تستخدم مخصصات LLPs لتمهيد الدخل، ولكن هذا السلوك انخفض بعد تبني IAS39. فى حين لا توجد ادله تدعم ارتباط اعداد مخصصات خسائر القروض فى هونج كونج بالدورة الاقتصادية.

ونخلص من الدراسات التي تم إجراؤها على مستوى كل دولة وعبر الدول الى ميل البنوك لاستخدام مخصصات LLPs للتأثير على نتائج التقرير المالي لاغراض تمهيد الدخل، والاشارة، وتخفيف الآثار السلبية لتقلبات الدورة الاقتصادية على سوق الائتمان المصرفي، والذي يتأثر بالاختلافات بين البلدان في ظل ظروف الاقتصاد الكلي وإختلاف الإشراف والرقابة المصرفية وعوامل أخرى. إلا أن التحليل عبر الدول عادة ما يواجه انتقادات لاهمال العوامل الخاصة بكل دولة والتي تحدد مستوى استخدام مخصصات LLPs.

وباعادة النظر مرة اخرى فى تعريف Healy and Wahlen (1999) لادارة الأرباح والذي سبق الاشارة اليه، نجد انه من الواضح أنه يصب في مفهوم السلوك الانتهازي والذي يعد مخالفاً للشريعة الإسلامية. ولذلك يجب أن يكون الحفاظ على المثل العليا في المعاملات التجارية من أولويات البنوك الإسلامية. ويفترض أن يؤكد المديرون التنفيذيون على المثل العليا والتي لا تسمح لهم بإخفاء الممارسات التجارية التي لا تتماشى مع الشريعة. وبالتالى، فإن تمتع البنوك الإسلامية بأفضل الممارسات التجارية والمعايير الأخلاقية العالية يمنعها من التلاعب فى النتائج من خلال إدارة الأرباح الانتهازية، أوممارسة السلطة التقديرية على مخصصات خسائر القروض.

ولذلك نجد أن البنوك الموجهه دينيًا تكون أقل احتمالاً من البنوك التقليدية للتلاعب بكل من تدفق وجودة المعلومات. وبذلك تمثل الجوانب الدينية التنظيمية رادعاً قوياً للتحريف المحاسبي أوالاستفادة من فرص إدارة الأرباح. ومن ثم فإن البنوك الإسلامية التى تعمل في ظل قواعد دينية قوية تفصح عن أرقام محاسبية ذات جودة مرتفعة كمؤشر على انخفاض إدارة الأرباح (Quttainah et al., 2013; Farook et al., 2014; Hamdi & Zarai, 2014; Abdelsalam et al.,2016; Soedarmono et al., 2017). اذ توصل (Akhter& Azad,2023) الى ان البنوك فالدول الاعلى تدينا اقل احتمالا لادارة ارباحها.

ونظراً لان المبادئ الأخلاقية التي تتطلبها الشريعة سوف تمنع البنوك الإسلامية من الانخراط في الاستحقاقات الاختيارية كوسيلة لتغيير الأرباح، فإنه من المتوقع أن تتصرف البنوك الإسلامية بشكل أكثر أخلاقية، لأن السلوك الانتهازي غير مسموح به في الشريعة الاسلامية. إذ يجب أن تكون البنوك الإسلامية أكثر أخلاقية في جميع الأمور بما في ذلك جوانب التقرير. ونظرا لان الإفصاحات عن المعلومات غير العادلة وغير الموثوق بها في التقارير السنوية تمثل السلوك الانتهازي، **لذلك يفترض أن الاستحقاقات الاختيارية تكون أكثر انتشارًا بين البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الإسلامية** (Shawtari et al., 2015).

وقد عرضت دراسة (Hamdi & Zarai,2012) ثلاثة اسباب رئيسية تشكل دوافع إدارة الارباح بالبنوك الاسلامية والمتمثلة فى: (1) الحفاظ على ثقة اصحاب حسابات الاستثمار IAHs فى البنوك الاسلامية، حيث يكون لدى البنوك الاسلامية دافع قوى لحماية ارباحها من ان تصبح سلبية. (2) يكون لدى الاطراف الداخلية فى البنوك الاسلامية كما هو الحال فى البنوك التقليدية دافعاً اعلى لاخفاء احلال الاصول asset substitution من خلال ادارة الارباح. (3) تخضع البنوك الاسلامية مثلها مثل البنوك التقليدية لرقابة تنظيمية أعلى، حيث تخضع لنسب السيولة وكفاية راس المال وما الى ذلك من رقابة تنظيمية مشددة، وبالتالى تعد ادارة الارباح احدى مهارات الادارة التى يتبناها البنك الاسلامى لتجنب مخالفة اللوائح التنظيمية. وقد اختبرت الدراسة لماذا تقوم البنوك الاسلامية بادارة ارباحها باستخدام عينة كبيرة من البنوك الاسلامية عبر 27 دولة. وقد توصلت الدراسة الى ان البنوك الاسلامية تقوم بادارة ارباحها لتجنب الافصاح عن خسائر أوانخفاض الارباح. **ومع ذلك، فان ممارسات ادارة الارباح كانت اقل وضوحا فى البنوك الاسلامية مقارنة بالبنوك التقليدية.**

كما اختبر (Hamdi &Zarai,2013) ما إذا كان المديرون التنفيذيون في المؤسسات المالية الإسلامية أكثر احتمالاً لإستخدام إدارة الأرباح وفقًا لفرض الكفاءة أو وفقًا لفرض الانتهازية، وذلك باختبار مدى وجود علاقة ايجابية بين مؤشر ادارة الارباح والربحية المستقبلية، بما يشير الى فرض الكفاءة. بالاضافة الى

مدى وجود علاقة سلبية بين مؤشر ادارة الارباح والربحية المستقبلية، بما يشير الى فرض الانتهازية. وباستخدام عينة من 81 بنكاً إسلامياً خلال فترة 10 سنوات من عام 2000 وحتى عام 2009، تم التوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشر ادارة الارباح والربحية المستقبلية. **ويشير ذلك الى فرض الكفاءة**، اى استخدم المديرين فى البنوك الاسلامية سلطة التقدير المحاسبي لتوصيل المعلومات الداخلية عن ربحية البنك الإسلامي، وذلك بالافصاح عن التوقعات المستقبلية للمساهمين بهدف توصيل المعلومات الخاصة عن توقعات البنوك الإسلامية. وبالتالي تعمل ادارة الارباح كآلية لتوصيل الإشارات. وعلاوة على ذلك، قدمت الدراسة أدلة غير مباشرة عن تاثير المعايير الأخلاقية الإسلامية على منع ممارسة إدارة الأرباح الانتهازية غير الأخلاقية، حيث يخالف هذا السلوك الإداري الأعراف الأخلاقية الإسلامية.

وفى نفس السياق، اختبرت دراسة (Suffian et al., 2015) تاثير دوافع السلوك الانتهازى (الربحية، والتعرض لازمة مالية) وآليات الرقابة (نسبة الرفع المالى، وحجم منشأة المراجعة) على القيام بممارسات ادارة الارباح فى 2955 من الشركات التى تلتزم بالشريعة الاسلامية والمدرجة فى بورصة ماليزيا خلال الفترة من 2009 حتى 2013. وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة ايجابية بين خطر التعرض لازمة مالية وممارسات ادارة الارباح، وستكون الشركات أكثر عرضه للقيام بالتلاعب بالارباح لكى يخفض المديرون مخاطر الافلاس من خلال اظهار ارباح مواتية بالتقارير المالية. مع وجود علاقة سلبية بين الربحية وادارة الارباح. كما اشارت النتائج الى وجود علاقة ايجابية بين الرفع المالى وادارة الارباح، حيث يكون هناك دافع لدى المديرين لتقليل الالتزامات او المبالغة فى الاصول للتاكد من عدم الاخلال بشروط المديونية، وذلك إذا لم تكن الشركة قادرة على الحصول على راس مال اضافى من خلال الاقتراض. كما تشير النتائج الى وجود علاقة ايجابية بين حجم منشأة المراجعة والقيام بممارسات ادارة الارباح الحقيقية. كما توصل (Ramadhan& Lestari, 2023) بدراسة اربع بنوك اسلامية مدرجة فى بورصة اندونسيا الى ان البنوك الكبيرة اكثر احتمالا لادارة ارباحها والذى يرجع لتعقد انشطتها التشغيلية، وتعرضها للضغوط لمقابلة توقعات المحللين وكسب ثقة المستثمرين. وايضاً توصل (Asl &. Doudkanlou,2022) الى قيام البنوك الايرانية الاسلامية المدرجة فى بورصة طهران بادارة ارباحها.

وتجمع معظم نماذج التمويل في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا MENA بين الدفع المؤجل وزيادة السعر mark–up on price، كما تتوسع البنوك الإسلامية في المبيعات المبنية على عقود المديونية، ويمثل مخصص LLP استحقاقاً اساسياً للمديرين. وتشير زيادة مخصص LLP إلى أخبار جيدة عن قدرة البنوك على حل أي مشاكل مديونية، وأنها مؤمنه ضد خطر عدم السداد (Elnahass et al., 2014). وقد قامت دراسة (Quttainah et al., 2013) باستخدام عينة من البنوك الاسلامية ومقابلتها بالبنوك غير الاسلامية لـ 15دولة، وذلك لاختبار ما إذا كانت البنوك الاسلامية اقل احتمالا لادارة ارباحها

مقارنة بالبنوك غير الاسلامية، وكيف يؤثر هيكل الحوكمة الفريد للبنوك الاسلامية خاصة وجود هيئة الرقابة الشرعية على سلوك ادارة الارباح فى البنوك الاسلامية. وقد تم التوصل الى أن البنوك الإسلامية تكون أقل احتمالاً للقيام بممارسات إدارة الأرباح مقاسه بكل من تجنب خسائر الأرباح ومخصصات LLPs غير العادية.

الا انه عند دراسة Othman & Mersni, (2014) ممارسات ادارة الارباح في البنوك الاسلامية ونظائرها التقليدية فى منطقة الشرق الأوسط من خلال التمييز بين عينة من 33من البنوك التقليدية، 21من البنوك الإسلامية، 18من البنوك التقليدية التي لديها نوافذ إسلامية. وقد وجد الباحثان أن البنوك الإسلامية تستخدم المكون التقديري لمخصص LLP في إدارة الأرباح ورأس المال. كما تشير النتائج الى عدم وجود فروق بين العينات الثلاث فى استخدام مخصصات خسائر القروض/ التمويل التقديرية DLLP. وبالتالى تظهر النتائج أن البنوك الإسلامية تستخدم DLLP لتمهيد الدخل وإدارة رأس المال على نفس منوال البنوك التقليدية.

كما إختبر Shawtari et al. (2015) ممارسات إدارة الأرباح في البنوك الإسلامية اليمنية مع دراسة مقارنة مع البنوك التقليدية، وما إذا كان فرض الكفاءة هو الدافع وراء السلوك الانتهازي للمديرين لاستخدام مخصصات خسائر القروض التقديرية DLLP لتغيير الأرباح في القطاع المصرفي اليمني. وقد ربطت الدراسة DLLP بالكفاءة بدلاً من استخدام مقاييس الأداء التقليدية[12] علاوة على ذلك فإن استخدام DLLPs، كمؤشر لجودة الأرباح بدلاً من مخصص LLP كمقياس إجمالي يوفر تقديراً أفضل للجزء الاختيارى من الاستحقاقات والذي يعتمد على المديرين وليس على أنشطة الأعمال التجارية. اذ يكون هذا الجزء مجال للتقدير والذي يمكن تغييره بناء على نتائج الأعمال. وباستخدام بيانات 16 بنكاً باليمن خلال الفترة من 1996 حتى 2011، توصلت الدراسة الى أن البنوك الإسلامية لديها LLP أقل من البنوك التقليدية، وان البنوك الإسلامية تتصرف بصورة أكثر أخلاقية مقارنة بالبنوك التقليدية، حيث تلتزم بالشريعة الإسلامية والتي تمنعها من تحريف الأرقام المحاسبية.

ويمكن ان يرجع التفسير المحتمل لاستخدام البنوك الإسلامية DLLP إلى أن البنوك الإسلامية تقوم بإدارة أرباحها كرد فعل لتوزيعات الأرباح، خاصة، إذا لم تتمكن حصة الإيرادات الإجمالية المخصصة لمودعي الاستثمار من الوفاء بتوقعاتهم، إذ انه من المرجح أن حصة المساهمين في الأرباح سوف يتم التضحية بها لتحقيق توزيعات أرباح أعلى على استثمارات المودعين، وهو ما يؤدى بدوره للضغط على

(12) وبذلك تعد من أوائل الدراسات التي اختبرت تأثير الكفاءة على جودة الأرباح من خلال استخدام مقياس موضوعي للأداء مقارنة بالمقاييس غير الموضوعية ومقاييس المتوسطات التقليدية للأداء. ويكمن تميز هذه الطريقة عن مقاييس الأداء التقليدية مثل ROA، ROE في موضوعيتها، حيث إن طرق حدود الكفاءة أكثر موضوعية من النسب المالية المستخدمة عادة في التحليل المالي وذلك يرجع إلى أن هذه النسب تقوم فقط بتقدير متوسط الأداء، في حين تقيس طرق حدود الكفاءة Efficient Frontier Method المسافة بين كل مشاهدة بالنسبة إلى الهدف.

مـديري البنـوك الإسـلامية لاسـتغلال قـدرتها التقديريـة بالنسـبة لمخصصـات خسـائر التمويـل (بتخفـيض المصروفات) وتوفير عائد مقبول للمساهمين. وبصفة عامة تشير النتائج إلى أن الكفاءة ترتبط إيجابيًا مع DLLP عند مستوى معنوية 1%، وأنه كلما زادت الكفاءة كلما زادت DLLP، وربما يشير هذا إلى أن الكفاءة انعكست على الأداء الجيد والذي من شأنه أن يشجع مديري البنوك لتخفيض الأرباح الإجمالية من أجل تمهيد الدخل. على العكس من ذلك، عندما يكون الأداء منخفضاً نسبيًا، فإن مديري البنوك يخفضون DLLPs. وتتفق النتائج مع الهدف الرئيسي للبنوك من زيادة DLLPs الا وهو تمهيد دخولهم من أجل تخفيض التقلبات في الدخل وبتخفيض الدخل يمكن الحد من المخاطرة المتوقعة.

الا ان هناك دراسات اخرى (Hamdi & Zarai, 2012; Othman & Mersni, 2014; Taktak et al., 2010 (b); Suffian et al.,2015; Taktak, 2011; Shawtari et al., 2015) اشارت الى استخدام البنوك الاسلامية العديد من الآليات الاخرى لادارة صافى الدخل والايرادات المدفوعة لاصحاب حسابات الاستثمار. اذ يستخدم مديروا البنوك الاسلامية التقدير المحاسبى للوصول الى مستويات الدخل المستهدفة وتحقيق استقرار معدل العائد للمودعين، مما يعنى استخدام البنوك الاسلامية لممارسات تمهيد الدخل.

كما تعتبر مخصصات خسائر القروض اداه لتمهيد الدخل فى البنوك الاسلامية، فوفقاً للمعيار FAS11 الصادر عن AAOIFI والذى يتعلق بالمخصصات والاحتياطيات والالتزمات الشرطية، يتعين على البنوك الاسلامية الاحتفاظ بمستوى كاف من المخصصات ضد مخاطر الائتمان، وتدهور الاصول، وذلك بالاعتراف بالمخصصات العامة (نسبة من محفظة التمويل تسمح للبنوك بتغطية الخسائر المحتمله والتى لم تتمكن من تحديدها بشكل محدد)، والمخصصات الخاصة (تمثل التخفيض فى قيمة الاصول الى القيمة المكافئة النقدية cash equivalent value لو كانت اقل من تكلفتها). كما يتطلب الامر الاعتراف بنوعين من الاحتياطيات[13] واللذان يستخدمان لتقليل تقلب معدلات العائد على الودائع الاستثمارية ((Taktak et al., 2010 (b); Taktak, 2011; Othman, and Mersni, 2014).

ويشكل مبدأ مشاركة الارباح والمخاطر فى البنوك الاسلامية دافعاً للمديرين لتمهيد الارباح المدفوعة لاصحاب حسابات الاستثمار، وبالتالى تحافظ البنوك الإسلامية على معدل عائد مناسب لمودعيها لتجنب مخاطر السحب، وذلك من خلال عمل احتياطيات من اجمالى الدخل الحالى، لتخفيض الدخل المفصح عنه عندما يتوقع ان يحصل المستثمرون على عائد منخفض على ودائعهم. ووفقا لـ (AAOIFI FAS12) لا تعد العوائد المكتسبة من المشروعات الممولة من البنوك الاسلامية محددة بشكل مسبق، حيث تعتمد على نتائج المشروع، ويتم تقاسم خسارتها بنسبة المساهمة فى راس المال. وبذلك قد تؤدى الاختلافات فى

[13] PER and IRR

الدخول من الاستثمارات والتمويلات للبنوك الاسلامية الى معدل عائد غير تنافسى للمودعين. ومن ثم يوصى FAS11 بتمهيد العوائد المدفوعه على حسابات الاستثمار القائمة على المشاركة فى الربح. وتستخدم عادة احتياطيات التساوى فى معدل الربح profit equalization reserves (PER) واحتياطيات مخاطر الاستثمار The investment risk reserves (IRR) من قبل البنوك الاسلامية لادارة الارباح والتحوط ضد انخفاض الاداء المستقبلى (Taktak, 2011). ووفقا للفقرة 23 من مسودة المعايير "ممارسة تمهيد الارباح المدفوعة لاصحاب حسابات الاستثمار"[14]، تقوم البنوك الاسلامية بتحويل الارباح من الارباح الحالية او الارباح المحتجزة للمساهمين الى اصحاب حسابات الاستثمار IAH بغرض زيادة عوائدهم. وبذلك يسهل هذا التحويل من تمهيد البنوك الاسلامية لدخلها واستقرار العوائد المدفوعة لاصحاب حسابات الاستثمار. وبالتالى تحافظ البنوك الاسلامية على معدل عائد مناسب للمودعين لتجنب خطر سحب ودائعهم(Taktak, 2011) .

ونخلص من ذلك الى استخدام البنوك الاسلامية العديد من الاليات لادارة صافي الدخل والايرادات المدفوعة لاصحاب حسابات الاستثمار. إذ يستخدم المديرون فى البنوك الاسلامية التقدير المحاسبى للوصول الى مستويات الدخل المستهدفة وتحقيق الاستقرار فى معدل العائد المدفوع للمودعين، مما يعنى استخدام البنوك الاسلامية لممارسات تمهيد الدخل.

وفى هذا السياق اختبر ايضاً (Taktak et al., 2010b) ما إذا كانت البنوك الإسلامية تستخدم مخصصات LLPs لتمهيد الدخل. وباستخدام عينة من 66 بنكاً اسلامياً خلال الفترة من 2001 حتى 2006، توصلت الدراسة الى قيام البنوك الاسلامية بتمهيد الدخل ولكن ليس من خلال مخصصات LLP، ولكن من خلال احتياطى التساوى فى معدل الارباح واحتياطى مخاطر الاستثمار. كما اختبر (Taktak, 2011) ممارسات تمهيد الارباح لعينة من 79بنكاً اسلامياً من 19دولة خلال الفترة من 2001حتى 2006. وتشير النتائج الى ان البنوك الاسلامية يجب ان تحسن من استخدام آليات تمهيد الدخل من خلال الاحتياطيات المتمثلة فى احتياطى مخاطر الاستثمار IRR [15] واحتياطى التساوى فى معدل الارباح PER، والتى تسمح للبنوك الاسلامية بزيادة استقرار عوائد الايرادات لاصحاب حسابات الاستثمار وبالتالى تخفيف من مخاطر سحب ودائعهم.

---

[14] The exposure draft on "the practice of smoothing the profits payout to IAH

[15] احتياطى التساوى فى معدل الارباح Profit equalization reserve (يتكون احتياطى التساوى فى معدل الارباح من مبالغ مجنبة من اجمالى دخل اموال المضاربة بغرض اتاحتها لتعديل العوائد المدفوعة لاصحاب حسابات الاستثمار وللمساهمين وتضم حصة من ارباح كل منهما).

احتياطى مخاطر الاستثمار investment risk reserve : يتكون احتياطى مخاطر الاستثمار من مبالغ مجنبة من دخل اصحاب حسابات الاستثمار بعد اقتطاع نصيب المضارب من الدخل بغرض تغطية اى خسائر مستقبلية فى الاستثمارات الممولة من حسابات الاستثمار (حسن، 2015).

ونخلص من ذلك الى انه بالرغم من تعارض نتائج الدراسات، حيث توصل (Quttainah et al, 2013) الى أن البنوك الإسلامية لديها ممارسات إدارة أرباح أقل من البنوك التقليدية. كما انه عند اختبار (Farook et al., 2014) الاختلافات في ممارسات اعداد مخصص LLP في البنوك الإسلامية مقارنةً بالبنوك التقليدية، وجدوا أن البنوك الإسلامية لديها مخصصات LLPs أقل مقارنة بالبنوك التقليدية. وقد دعم ذلك، ما توصلت اليه دراسة (Lossoued et al.,2018) باستخدام عينه من 134بنكاً من 12دولة من دول الشرق الاوسط خلال الفترة من 2006-2012، الى ان البنوك الاسلامية تدير ارباحها بشكل اقل من البنوك التقليدية.

ولكن توصل البعض الاخر الى أن نوع البنك (إسلامي اوتقليدي) ليس عاملاً هاماً في تحديد مخصصات خسائر القروض، مما يعني أن البنوك الإسلامية تتبع ممارسات البنوك التقليدية في اعداد مخصصات خسائر القروض أو في إدارة رأس المال والأرباح من خلال مخصصات خسائر التمويل مثل ما توصل اليه (Taktak et al., 2010 (b); Othman and Mersni, 2014) من ان إدارة الأرباح لا تختلف إلى حد كبير بين المؤسسات البنكية الإسلامية والتقليدية. الا ان الباحث يتفق مع ان المعايير الأخلاقية الدينية قادرة على توفير أداة رقابة أكثر فعالية في التحكم فى سلوكيات البنوك غير الاخلاقية مثل إدارة الأرباح الانتهازية عما هو موجود فى البنوك التقليدية، وبالتالى يمكن اشتقاق فرض البحث فى صورته البديله على النحو التالى:

H1: ترتبط البنوك الإسلامية بممارسات إدارة الأرباح اقل مقارنة بالبنوك التقليدية

5-3 الدراسة التطبيقية

وبناء على ما سبق وتماشياً مع ما توصلت اليه نتائج استقراء الدراسات السابقة من ناحية والواقع العملى الذى يشير الى تنامى الدور الذى تلعبه البنوك الاسلامية على الصعيدين المحلى والعالمى مما استدعى اختبار تاثير نوع البنك على مستوى ممارسة سلوك ادارة الارباح فى القطاع المصرفى، وسيتعرض الباحث فى هذا الجزء لتصميم الدراسة التطبيقية التى تهدف الى اختبار فرض البحث التى تم التوصل اليه فى المنطقة العربية على النحو التالى:

5-3-1 هدف الدراسة التطبيقية

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فرض البحث الذى تم التوصل اليه فى الشق النظرى من البحث الا وهو: H1: ترتبط البنوك الإسلامية بممارسات إدارة الأرباح اقل مقارنة بالبنوك التقليدية.

5-3-2 مجتمع وعينة الدراسة التطبيقية

يتكون مجتمع الدراسة من البنوك التجارية العامله فى المنطقة العربية وبالاخص البنوك العاملة فى كل من دولة الامارات والكويت والسعودية وجمهورية مصر العربية. واشتملت العينة النهائية على 34بنك مدرج منها 16 بنك اسلامى و18بنك تقليدى باجمالى حجم مشاهدات 204 مشاهدة لاجراء الاختبار على مدار فتره الدراسة من عام 2012 حتى عام 2017، كما يتطلب تطبيق المقياس توافر بيانات سلسلة زمنية.

5-3-3 مصادر الحصول على البيانات

اعتمد الباحث فى الحصول على البيانات اللازمة لاجراء الدراسة التطبيقية على عدة مصادر تتمثل فى: تم الحصول على التقارير المالية السنوية المنشورة للبنوك خلال الفترة من عام 2011 وحتى عام 2017 من مواقعها على الانترنت، بالاضافة الى المنشورات الصادرة عن المصارف المركزية لمعرفه وتحديد التعليمات الرقابية واللوائح والمعايير التى تتبعها نوعى البنوك الاسلامية والتقليدية وكذلك عددها.

5-3-4 نموذج الدراسة وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة

وفقاً لفرض البحث يتوقع الباحث زيادة مستوى ادارة الارباح فى البنوك التقليدية مقارنة بالبنوك الاسلامية.

مقياس ادارة الارباح

المقياس المستخدم لاختبار فرض الدراسة بان البنوك الإسلامية ترتبط بممارسات إدارة الأرباح اقل مقارنة بالبنوك التقليدية تبعاً لدراسة (Abdelsalam et al.,2016) هو نموذج (Jones, 1991) للمستحقات التقديرية والمعدل من قبل (Yasuda et al.,2004) ليلائم المؤسسات المصرفية. وسيتم استخدام نموذج الانحدار التالي للوصول للمكون التقديري لإجمالي استحقاقات البنوك:

$$ACCR=C1(\frac{1}{TAt-1}) + c2(\frac{\Delta OI}{TAt-1}) + c3(\frac{BREt}{TAt-1}) + et \quad (4)$$

ACCR: إجمالي الاستحقاقات المقدرة باعتبارها الفرق بين صافى الدخل – التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

TA: إجمالي الأصول فى نهاية السنة t-1.

ΔOI: التغير في الدخل التشغيلي للبنوك بين السنة t-1 وt.

BREt: الأصول الثابتة للبنوك فى نهاية السنة t.

€: القيمة المتبقيةResiduals .

ومن الجدير بالملاحظة استخدام الدراسات للتغير فى الايرادات واجمالى الاصول الثابتة كمتغيرات مستقلة لتقدير المستحقات الاختيارية، ومع ذلك لم يستخدم الباحث هذه المتغيرات والذى يرجع لكون البنوك

لا تفصح عن هذه البنود لذلك تم استخدام التغير فى الدخل التشغيلى والاصول الثابته المتمثلة فى (مبانى ومعدات البنك) كمؤشرات وذلك بالتوافق مع دراسة (Yasuda et al.,2004).

وكل المتغيرات سيتم قسمتها على إجمالي الأصول فى نهاية السنة السابقة. وسيتم اعتبار القيمة المتبقية Residuals من المعادلة الجزء الاختيارى DACC لإجمالي المستحقات والتي تقتصر على التقدير الاختيارى، ويقصد بالاستحقاق الاختيارى التعديلات على التدفقات النقدية للشركة والتى تقوم بها الادارة بناء على حكمها الشخصى تحقيقا لمنفعة خاصة، ويتم ذلك من خلال التحكم فى توقيت الاعتراف بالايرادات والمصروفات الى جانب تحكم الادارة فى اعداد بعض التقديرات المحاسبية .

وتستخدم DACC كمقياس او مؤشر لادارة الارباح، حيث تشير القيمة الموجبة للاستحقاق الاختيارى الى ان هناك ادارة للارباح فى الاتجاه الصعودى (زيادة متعمدة)، بينما تشير القيمة السالبة للاستحقاق الاختيارى الى وجود ادارة للارباح فى اتجاه لأسفل (تخفيض متعمد). اما اذا كانت قيمة الاستحقاق الاختيارى مساوية للصفر (او قريبة من الصفر)، فإن ذلك يشير الى عدم وجود ادارة للارباح (محمود،2010).ومن ثم سيتم إدخالها كمتغير تابع في المعادلة التالية:

$$DACC_{it}=\alpha_0+\alpha_1 EBTit+\alpha_2\ EBT_{it}\times IBS_{it}+\ \alpha_3 GOV_{it}+\alpha_{4\text{-}5}CONTROL_{it}+\ \alpha_{6\text{-}9}YR\text{-}DUMMIES+e_{it} \quad (5)$$

EBT: الارباح قبل الضرائب مقسومة على اجمالى اصول السنة السابقة Lagged total assets.

كما في النماذج السابقة نتوقع معامل انحدار سلبى لـ $EBT_{it}\times IBS_{it}$ بما يشير إلى أن البنوك الإسلامية لديها حجماً أقل من الاستحقاقات الاختيارية وبالتالى لديها ممارسات اقل لإدارة ألارباح.

GOV: متغير الحوكمة حجم منشأت المراجعة، Control: متغير رقابي الرفع المالى للبنك، حجم البنك، YR: متغير وهمي السنة.

5-3-5 الاساليب الاحصائية المستخدمة لاختبار الفروض

تم استخدام الأساليب الإحصائية المعتادة فى توصيف البيانات من نسب مئوية ومتوسطات وانحراف معيارى والحد الأدنى والأعلى للتعرف على الخصائص الإحصائية لمتغيرات الدراسة، هذا الى جانب مصفوفه الارتباط التى توضح مدى الارتباط بين المتغيرات فى كل نموذج.

ولاختبار فرض البحث تم استخدام تحليل الانحدار المتعدد لتقدير معلمات نماذج الانحدار سالفة الذكر وكذلك تحديد قيمة معامل تحديد لتحديد مقدار ما تفسره المتغيرات المستقله من تغيرات فى المتغير التابع الى جانب قيمة معامل تحديد المعدل($Adj\ R^2$) لكل نموذج لمقارنة المقدره التفسيرية للنماذج فى مقابل

بعضها البعض، وذلك بالاعتماد على طريقة تقدير ordinary least square(OLS) وتحليل التباين ANOVA لاختبار معنوية النموذج باستخدام F-TEST، ثم استخدام اختبار T-TEST لاختبار معنوية معاملات الانحدار.

كما تم استخدام نماذج الانحدار الخطية المعممه Generalized linear models وتعتبر تحليل متين للانحدار المتعدد بالاعتماد على طريقة تعظيم دالة الامكان (اقصى احتمال) Maximum likelihood وتعد طريقة تقدير ordinary least square(OLS) حالة خاصة منها واختبار Omnibus test لاختبار معنوية النموذج باستخدام Likelihood ratio chi-square ثم استخدام اختبار wald chi-square لاختبار معنوية معاملات الانحدار.

5-3-6 نتائج اختبار فروض البحث

قام الباحث باحتساب عدد من الاحصاءات الوصفية لمتغيرات نموذج البحث كما بالجدول رقم (1) على مدار الفترة من عام 2012 حتى 2017 اذ يتضح انخفاض الوسط الحسابى لاجمالى الاستحقاقات، والتغير فى الدخل التشغيلى والاصول الثابته للبنوك والارباح والاستحقاقات التقديرية (-.037،-.000،.016،.000،.000). بانحراف معيارى (.173،.00،.000،.060،.123) على التوالى. بالاضافة لتقارب الحد الادنى والاعلى لقيم المتغيرات، مما يشير الى انخفاض الاختلاف بين نوعى البنوك وعبر الدول بالنسبة لهذه المتغيرات حتى بعد زيادة الفترة الزمنية للتحليل.

جدول 1: الاحصاءات الوصفية

	1/TA t-1	ACCR/TA t-1	ΔOI/TA t-1	BRE/TA t-1	EPT/TA t-1	DACC
N Valid	204	204	204	204	204	204
Mean	.000000000029060	-.037379282961730	-.000000000001586	-.000000000000529	.016598042048945	.0000000
Std. Deviation	.000000000044691	.173385953892645	.000000000027339	.000000000001292	.060381839153286	.12335115
Minimum	.000000000000000	-1.724287092241990	-.000000000389774	-.000000000000000	-.820206182272334	-1.08013
Maximum	.000000000381647	.320938538646158	.000000000014419	.000000000011313	.065332828907096	.65887

تتكون عينة الدراسة 204 مشاهدة تغطى فترة الدراسة من عام 2012حتى عام 2017. تعريف المتغيرات ACCRإجمالي الاستحقاقات المقدرة باعتبارها الفرق بين صافى الدخل – التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. TA إجمالي الأصول. ΔOI التغير في الدخل التشغيلي للبنوك بين t-1 إلى t. BRE: الأصول الثابتة للبنوك. الجزء التقديري DACC لإجمالي المستحقات، EBT الارباح قبل الضرائب مقسومة على اجمالى اصول السنة السابقة Lagged total assets

كما يعرض الجدول (2) مصفوفه سبيرمان Spearman's rho التى تعرض معاملات الارتباط بين المتغيرات المستقلة فى النموذج السابق، حيث تشير نتائج التحليل لوجود ارتباط سلبى بين اجمالى الاستحقاقات وكلا من التغير في الدخل التشغيلي والاصول الثابتة، ووجود ارتباط ايجابى بين الاستحقاقات

الاجمالية والاستحقاقات التقديرية وحجم البنك، كما ان هناك ارتباط ايجابى بين الارباح قبل ضرائب والتغير فى الدخل التشغيلى وحجم البنك. ولم يتضح بصورة مبدئية وجود علاقة واضحة بين الارباح والاستحقاقات التقديرية كمؤشر على ادارة الارباح.

جدول 2: معاملات الارتباط Spearman's rho بين متغيرات الدراسة

			1/TA t-1	ACCR/TA t-1	ΔOI/TA t-1	BRE/TA t-1	EPT/TA t-1	size	LEV	DACC
Spearman's rho	1/TA t-1	Correlation Coefficient	1.000	-.314-**	.690**	.895**	-.014-	-.942-**	.207**	.082
		Sig. (2-tailed)	.	.000	.000	.000	.846	.000	.003	.244
		N	204	204	204	204	204	204	204	204
	ACCR/TA t-1	Correlation Coefficient	-.314-**	1.000	-.273-**	-.342-**	-.099-	.297**	-.273-**	.465**
		Sig. (2-tailed)	.000	.	.000	.000	.161	.000	.000	.000
		N	204	204	204	204	204	204	204	204
	ΔOI/TA t-1	Correlation Coefficient	.690**	-.273-**	1.000	.687**	.332**	-.576-**	.248**	.043
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.	.000	.000	.000	.000	.543
		N	204	204	204	204	204	204	204	204
	BRE/TA t-1	Correlation Coefficient	.895**	-.342-**	.687**	1.000	.055	-.808-**	.158*	.077
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.	.438	.000	.024	.275
		N	204	204	204	204	204	204	204	204
	EPT/TA t-1	Correlation Coefficient	-.014-	-.099-	.332**	.055	1.000	.147*	.137	-.035-
		Sig. (2-tailed)	.846	.161	.000	.438	.	.036	.051	.619
		N	204	204	204	204	204	204	204	204
	size	Correlation Coefficient	-.942-**	.297**	-.576-**	-.808-**	.147*	1.000	-.261-**	-.088-
		Sig. (2-tailed)	.000	.000	.000	.000	.036	.	.000	.213
		N	204	204	204	204	204	204	204	204
	LEV	Correlation Coefficient	.207**	-.273-**	.248**	.158*	.137	-.261-**	1.000	-.001-
		Sig. (2-tailed)	.003	.000	.000	.024	.051	.000	.	.990
		N	204	204	204	204	204	204	204	204
	DACC	Correlation Coefficient	.082	.465**	.043	.077	-.035-	-.088-	-.001-	1.000
		Sig. (2-tailed)	.244	.000	.543	.275	.619	.213	.990	.
		N	204	204	204	204	204	204	204	204

**. Correlation is significant at the 0.01 level (2-tailed).
*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

وبعد اجراء اختبار ANOVA لتحديد مدى معنوية نموذج (Jones, 1991) للمستحقات التقديرية ككل باستخدام احصائية الاختبار F، ثم تم اجراء اختبار للحكم على مدى معنوية معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة باستخدام احصائية الاختبار T كما هو موضح بالملحق (1) الا ان الباحث لم يتوصل لنتائج ذات دلالة احصائية.

بالاضافة الى ذلك عند استخدام نماذج تحليل الانحدار الاعم Generalized linear models والتى تعتبر اكفاء من OLS للتخلص من الاثار الناجمه عن مشاكل الارتباط الذاتى والاذدواج الخطى لم يحدث اى تغير فى النتائج.

وترجع الباحثة السبب فى ذلك، الى ما ورد فى دراسة **(Gerald, 2017)** من ان مقاييس الاستحقاقات غير العادية التي عادة تستخدم للشركات الصناعية تعتبر عرضه لأخطاء القياس القوية. فعلى سبيل المثال، أشار (Dechow et al., 2010 as cited in Gerald,2017) الى أنه من الصعب فصل التمهيد في الأرباح المفصح عنها والذي يعكس التمهيد في:1-عمليات الأرباح الأساسية ،2- القواعد المحاسبية، 3-التلاعب المتعمد في الأرباح، كما أشار (MCNichols, 2002 as cited in Gerald,

(2017 الى أن التعقيد المرتبط بنمذجة أخطاء التقدير في الاستحقاقات الإجمالية أمر شاق، والمؤشرات المعتمدة على الاستحقاقات الإجمالية ذات صلاحية بناء ضعيفة.

ولذلك توصى الباحثة باستخدام مقايس لقياس ادارة الارباح فى القطاع المصرفى القائمة على المخصصات **LLP (LLA)** لانها ذات عملية توليد استحقاق أكثر اتساقًا، والتى يمكن أن يتم فصلها الى المكونات التقديرية والمكونات غيرالتقديرية بشكل أكثر دقة، مما يزيد من قوة الاختبارات المتعلقة بالخيارات المحاسبية التقديرية.

وقد دعى هذا الباحثة للاعتماد على **نموذج (Gombola et al.,2016) لقياس مخصصات خسائر القروض غير العادية كمقياس لادارة الارباح.** اذ يرى هؤلاء الكتاب انه المقياس المناسب لادارة الارباح فى القطاع المصرفى، وذلك بتقدير المكون غير التقديرى فى مخصص LLP من خلال معادلة الانحدارالتالية:

$$LLP_{i,t}=\beta0+\beta1Loans_{i,t}+\beta2NPL_{i,t}+\beta3LLR_{i,t-1}+\beta4CNPL_{i,t}+\beta5NCO_{i,t}+year\ control+Firm\ Control+\mu t \quad (6)$$

وبعد تقدير المستوى العادى من مخصصات خسائر القروض يتم تقدير مخصصات خسائر القروض غير العادية بالفرق بين مخصص LLP المفصح عنه والمخصص الذي تم تقديره بالمعادلة السابقة.

$$AbnormalLLP_{i,t} = \text{Reported}\,LLP_{i,t} - \text{Estimated}\,\text{LLP}_{i,t}$$

ثم سيتم إدخالها كمتغير تابع في المعادلة التالية:

$$AbLLP_{it}=\alpha_0+\alpha_1EBTit+\alpha_2\ EBT_{it}\times IBS_{it}+\alpha_3GOV_{it}+\alpha_{4\text{-}5}CONTROL_{it}+\alpha_{6\text{-}9}YR\text{-}DUMMIES+e_{it} \quad (7)$$

وتشير نتائج اختبار الـ ANOVA لتحديد مدى معنوية نموذج مخصصات خسائر القروض ككل باستخدام F الى معنوية النموذج كما هو موضح بالجدول رقم (3). وتم اجراء اختبار للحكم على مدى معنوية معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة باستخدام t.

كما يظهر الجدول معنوية معلمات الانحدار للمتغيرات المستقلة. وعلى نقيض مما توصلت اليه دراسة (Abdelsalam et al.,2016) تشير النتائج الى ان α2 كانت سلبية ولكن غير معنوية، وبناء على نتائج استخدام **نموذج (Gombola et al., 2016) لقياس مخصصات خسائر القروض غير العادية كمقياس لادارة الارباح**، توصلت الباحثة ايضاً الى **انه لم يتم قبول الفرض البديل** بان البنوك الاسلامية لديها شفافية أكبر فى التقرير المالى معبرا عنها بارتباط البنوك الإسلامية بممارسات إدارة ارباح اقل مقارنة بالبنوك التقليدية.

جدول 3: نتائج تحليل الانحدار

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	0.002	5	0.000	9.782	0.000(a)
	Residual	0.007	198	0.000		
	Total	0.009	203			

	Unstandardized Coefficients	t	P
	B		
(Constant)	-0.031		
EPT/TA t-1	-0.003	0.103	0.918
EBTit ×IBSit	-0.035	1.092	0.276
size	0.002	2.890*	0.004*
lev	-0.001	1.478	0.141
audit	0.007	2.747*	0.007*

5-4 الخلاصة والتوصيات ومجالات البحث المقترحة

أوضحت الدراسات السابقة أن إدارة الأرباح في البنوك هي ظاهرة عالمية ولكن مستوى ممارستها تعتمد على عوامل متنوعة داخلية وخارجية وتم تناول مستوى مخاطر البنك وآليات الحوكمة على نطاق واسع، على سبيل المثال تزيد عقود حوافز المديرين دوافع الإدارية لإدارة الأرباح ومع ذلك فإن نظم الرقابة الداخلية تزيد جودة المحاسبة وتحد سلوك التقدير الإداري. وخلص الباحث من استعراض الدراسات السابقة الى وجود العديد من الدوافع للتلاعب والتقدير في استخدام البنوك لمخصص LLP بدلاً من توفير تقييم واقعي للقروض الممنوحة، ومن المحتمل أن يمارس مديري البنوك السلوك الانتهازي على هذا الاستحقاق لتحقيق أهداف مثل:تمهيد الدخل، اسعار الاسهم, ،مكافآت الإدارة، الالتزام بالمتطلبات القانونية لكفاية رأس المال، توفير إشارات عن الارباح وخسائر المستقبلية.

وتعتبر القيم الأخلاقية الدينية أحد آليات التي تناولتها الدراسات للحد من السلوك الانتهازي وغير الأخلاقي للشركات، واكدت الدراسات على دور الدين في تقييد الممارسات الغير أخلاقية في منظمات الأعمال، حيث يلعب الدين دور هام في توجيه وإرشاد السلوك البشري، اذ إنه يوفر قيم مثل المصداقية، العدالة والمساءلة والأخلاق، فتعد المعتقدات الدينية مصدر للسلوك الأخلاقي، وبذلك يبدو أن الهوية الدينية للبنك تخفض من السلوك الانتهازي للمديرين وتحسن من شفافية ومصداقية ونزاهة عملية التقرير المالي. الا انه تم رفض فرض البحث بان البنوك الإسلامية ترتبط بممارسات إدارة الأرباح اقل مقارنة بالبنوك التقليدية. وذلك بالاختلاف مع دراسة (Yasuda et al.,2004) اذ انه لم يتوصل الباحث لنتائج معنوية احصائيا فيما يتعلق بفرض للبحث.

وفى ضوء حدود البحث واهدافه يوصى الباحث بما يلى:

- الحاجة الى مبادئ توجيهيه او معايير للبنوك الاسلامية داخل اطار IFRS نفسه، حيث تنشاء المخاوف الرئيسية من عدم الحاجة الى فصل معايير المحاسبة الاسلامية، وبدلا من ذلك يجب ان يكون هناك خيار داخل اطار معايير IFRS وذلك بالتعاون بين AAOIFI وIASB. حيث بدون هذا التعاون ليس من المحتمل ان يكون هناك قبول عالمى للمبادئ التوجيهيه المحددة للمؤسسات المالية الاسلامية.
- تمثل عملية إنشاء أسواق مالية إسلامية الحل الأفضل والبديل الأمثل لاستثمار رؤوس الأموال وتداولها في مختلف صيغ الاستثمار التي تقررها وتجيزها الشريعة الإسلامية.

وفى ضوء ما سبق ترى الباحثة أن هناك العديد من المجالات البحثية المستقبلية على النحو التالى:

- دور الية الحوكمة إلاضافية ممثلة فى هيئة الرقابة الشرعية في البنوك الاسلامية فى الحد من التلاعب باستخدام سلوك التقدير المحاسبي.
- مدى استخدام مخصصات خسائر القروض لادارة الارباح وراس المال ولاغراض الاشارة فى البنوك.
- مدى تفسير المحاسبة عن big bath للمصروفات المستحقة خلال معدل دوران المديرين فى البنوك.

المراجع

Abdelsalam ,O, P.Dimitropoulos, M.Elnahass,and S.Leventis,2016, Earnings management behaviors under different monitoring mechanisms: The case of Islamic and conventional banks, **Journal of Economic Behavior & Organization**,pp:1-19.

Abdul Adzis,A, D. L. Tripe, and P.Dunmore, 2016, "IAS 39, income smoothing, and pro-cyclicality: evidence from Hong Kong banks", **Journal of Financial Economic Policy**, Vol. 8 Issue: 1, pp.80-94.

Acar M& and M. O. Ipci ,2015, Loan Loss Provisions and Income-Smoothing Hypothesis: Experience from Turkish Banking Sector, **Journal of Accounting**, **Finance and Economics**,pp118-135

Agarwal, S, C. Liu ,and G .Rhee,2007, Earnings management behaviors under different economic environments: Evidence from Japane se banks, **International Review of Economics and Finance** ,pp:429 – 443.

Agenor,R,and R. Zilberman,2015, Loan Loss Provisioning Rules, Procyclicality, and Financial Volatility, **Journal of Banking & Finance**, 61, pp: 301–315.

Akhter,Tand A.K. Azad,2023, Religiosity and bank earnings management: Revisiting international evidence, **China Journal of Accounting Research**,PP.1-20

Al-Abbad, A,**2016** Accounting Conservatism in Islamic Banking, **International Review of Accounting**, **Banking and Finance**, Vol 8, No. 1, , Pp 32-53.

Allen,L, and A. Saunders,1992,Bank window dressing: Theory and evidence,**Journal of Banking and Finance** ,NO:16 ,PP; 585-623.

Amidu,M,and R. Kuipo, 2015,"Earnings management, funding and diversification strategies of banks in Africa", **Accounting Research Journal**., V,ol. 28 Issue: 2, pp.172-194.

Anandarajana, A ,I. Hasanb, C. McCarthy,2007, Use of loan loss provisions for capit al., earnings management and signalling by Australian banks, **Accounting and Finance** ,pp:357–379 .

Asl , M.G, and M. G. Doudkanlou,2022, How do Islamic banks manage earnings? Application of various measurement models in the Iranian Islamic banking system, **ISRA International Journal of Islamic Finance** Vol. 14 No. 3, pp. 274-28.

Balboa, M, G. L.Espinosa, A. Rubia,2013, Nonlinear dynamics in discretionary accruals: An analysis of bank loan-loss provisions, **Journal of Banking & Finance**,pp.1-22.

Ball,R, S.P. Kothari, and A.Robin,2002, The e!ect of international institutional factors on properties of accounting earnings, **Journal of Accounting and Economics**. 29, pp:1-51 .

Balla ,E,and M. J. Rose,2015, Loan loss provisions, accounting constraints, and bank ownership structure,Journal of Economics and Business, 78 ,pp:92–117.

Barghathi,Y.S,2014, Perceptions of Earnings Management in Libyan Commercial Banks An Accountability Perspective, A Thesis for the Degree of Doctor of Philosophy , **University of Dundee** ,PP:1-350.

Barth,M.E and W.R Landsman,2010, How do financial reporting contribute to the financial crisis ?, **European Accounting Review**,3.PP:399-423.

Bourkhis ,K and M .W .Najar,2017, The Effects Of Ownership And Regulation On Bank Earnings Quality: An Investigation Of The Conventional And Islamic Banks In Mena Region, **European Journal of Islamic Finance**,**No6**,**pp1–17**.

Brennan,N.M, E. G.Saorin,and A. Pierce, 2009,Methodological Insights: Impression management: Developing and illustrating a scheme of analysis for narrative disclosures– a methodological note, **Accounting**, **Auditing & Accountability Journal**, Vol. 22 Issue: 5, pp.789-832

Bushman, R.M,and C.M. Williams,2012, Accounting discretion, loan loss provisioning, and discip line of Banks' risk-taking, **Journal of Accounting and Economics**,pp1-18.

Bushman,R.M,2014, Thoughts on financial accounting and the banking industry, **Journal of Accounting and Economics**,pp:348-394.

Caporale,G.M, M.Alessi, S.D.Colli, and J.S.Lopez,2015, Loan Loss Provision:Some Empirical Evidence for Italian Banks, **cesifo working paper**, **no**. **5253 category 7**: monetary policy and international finance, PP:1-39.

Cohen,D.A,and P.Zarowin,2010, Accrual-based and real earnings management activities around seasoned equity offerings, **Journal of Accounting and Economics** 50,pp:2–19.

Copeland.R.M,1968, Income Smoothing, **Journal of Accounting Research**, Vol. 6, pp. 101-116.

Cornett ,M, J. McNutt,and H .Tehranian,2009, Corporate governance and earnings management at large U.S. bank holding companies, **Journal of Corporate Finance** ,pp:412– 430.

Curcio, D. Antonio ,D Simone, A Gallo,2017, Financial crisis and international supervision: New evidence on the discretionary use of loan loss provisions at Euro Area commercial banks, **The British Accounting Review**,11-191.

Curcio,D, D. Dyer, A.Gallo, I. Gianfrancesco, 2014 "Determinants of banks' provisioning policies during the crisis: Evidence from the Chinese banking system",**Managerial Finance**, Vol. 40 Issue: 10, pp.987-1006

Elnahass ,M , M. Izzeldin,and O .Abdelsalam,2014, Loan loss provisions, bank valuations and discretion: A comparative study between conventional and Islamic banks, **Journal of Economic Behavior & Organization** ,pp:160-173.

Farook ,S, M.K.Hassan, and G.Clinch,2014, Islamic bank incentives and discretionary loan loss provisions, **Pacific–Basin Finance Journal** ,pp:152–174.

Fernando, W, and E .Ekanayake,2015, Do Commercial Banks Use Loan Loss Provisions to Smooth Their Income? Empirical Evidence from Sri Lankan Commercial Banks,**Journal of Finance and Bank Management**, Vol. 3, No. 1, pp. 167-179.

Gerald ,J. L, 2017,Accounting research in banking , **A review**, **China Journal of Accounting Research**,pp,1-7.

Gombola ,M.J, A.Y-Fang Ho, and C. Huang,2016, The effect of leverage and liquidity on earnings and capital management: Evidence from U.S. commercial banks, **International Review of Economics and Finance**, 43, pp: 35 –58.

Hamadi .M , A. Heinen , S.Linder c , V.Porumb,2016, Does Basel II affect the market valuation of discretionary loan loss provisions**?**, **Journal of Banking and Finance** ,pp: 177–192.

Hamdi ,Fand M.Zarai,2012, Earnings Management to Avoid Earnings Decreases and Losses:Empirical Evidence from Islamic Banking Industry, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol 3, No 3, pp,1-20.

Hamdi, F .M, and M. A .Zarai,2013, Perspectives of Earnings Management In Islamic Banking Institutions, **International Journal of Business and Management Invention**, PP.26-38.

Hamdi, F.M and M.A. Zarai,2014, Corporate Governance Practices and Earnings Management in Islamic Banking Institutions, **Research Journal of Finance and Accounting**, Vol.5, No.9,pp:1-17.

Hassan,2015, Adoption of International Financial Reporting Standards and Earnings Quality in Listed Deposit Money Banks in Nigeria, **Procedia Economics and Finance**, No 28 ,pp 92 – 101.

Healy,P.M, and J, M. Wahlen,1999 ,A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications for Standard Setting, **American Accounting Association Accounting Horizons** ,Vol. 13 No. 4, pp. 365-383.

Kanagaretnam, K, G. J. Lobob. D.Yang,2005, Determinants of signaling by banks through loan loss provisions, **Journal of Business Research** ,PP:312–320.

Kanagaretnam,K,2004, Joint Tests of Signaling and Income Smoothing through Bank Loan Loss Provisions, **Contemporary Accounting Research** Vol. 21 No. 4 .pp. 843–84.

Kilic ,E,G. Gerald, T. Ranasinghe,and K. Sivaramakrishnan,2013, The Impact of SFAS 133 on Income Smoothing by Banks through Loan Loss Provisions, **the accounting review** ,Vol. 88, No. pp. 233–260.

Koch,T, D.F.Waggoner,and L.D.Wall,2017, Incentive compensation, accounting discretion and bank capital , **Journal of Economics and Business**, pp:1-22.

Lassoueda,N, M. B. R. Attiab and H. Sassi,2018, Earnings management in islamic and conventional banks: Does ownership structure matter? Evidence from the MENA region, **Journal of International Accounting, Auditing and Taxation**, PP.85–105

Manganaris, P , E. Beccalli,and P. Dimitropoulos ,2017, Bank transparency and the crisis, **The British Accounting Review**,pp:1-17.

Morris ,R, H. Kang,and J.Jie,2016, The determinants and value relevance of banks' discretionary loan loss provisions during the financial crisis, **Journal of Contemporary Accounting & Economics**,pp:176-190.

Norden,L, and A. Stoian,2014, Bank earnings management through loan loss provisions A double-edged sword**?**, **working paper**,pp1-45.

Olsona,D ,and T.Zoubi,2017, Convergence in bank performance for commercial and Islamic banks during and after the Global Financial Crisis, **The Quarterly Review of Economics and Finance**, 65, PP: 71–87

Olszak ,M, M.Pipień ,I.Kowalska,and S.Roszkowska, 2017, What Drives Heterogeneity of Cyclicality of Loan-Loss Provisions in the EU?, **Journal of Financial Services Research** , 51,PP:55–96.

Othman, H.B,and H Mersni, 2014, "The use of discretionary loan loss provisions by Islamic banks and conventional banks in the Middle East region: A comparative study", **Studies in Economics and Finance**, Vol. 31 Issue: 1, pp.106-128.

Ozili p.k,and E. Outa,2017, Bank loan loss provisions research: **A review**, **Borsa Istanbul Review**, pp: 1:20.

Ozili, P.K, 2015, Loan Loss Provisioning, Income Smoothing, Signaling, Capital Management and Procyclicality: Does IFRS Matter? Empirical Evidence from Nigeria. **Mediterranean Journal of Social Sciences**, Vol. 6, No.2,pp 1-19.

Ozili$_a$, p.k,2017, Discretionary provisioning practices among Western European banks, **Journal of Financial Economic Policy**, Vol. 9 Issue: 1, pp.109-118.

Ozili$_b$,p.k ,2017, "Bank earnings smoothing, audit quality and procyclicality in Africa: The case of loan loss provisions", **Review of Accounting and Finance**, Vol. 16 Issue: 2, pp.142-161.

Packer,F and H.Zhu,2012, Loan loss provisioning practices of Asian banks , BIS **Working Papers**,No 375,PP:1-31.

Pérez,D, V.Fumás,and J.Saurina,2011, do dynamic provisions reduce income smoothing using loan loss provisions?,Documentos de Trabajo, No.1118,PP:1-30.

Quttainah,A, L. Song,and Q.Wu,2013, Do Islamic Banks Employ Less Earning Management?,**Journal of International Financial Management & Accounting**, pp:1-31.

Ramadhan, M. S,and M. Lestari, 2023, Size Firm and Capital Structure Against Earnings Management of Islamic Banks Listed on The Indonesia Stock Exchange, ***Journal of Islamic Economics and Business Studies***, *Vol 1, No.* 1,pp.1-12.

Schipper, K. 1989. Earnings management. **Accounting Horizons**,pp 91-102.

Shawtari,A, B.Saiti, S.Abdul Razak,and M. Ariff,2015, The impact of efficiency on discretionary loans/finance loss provision: A comparative study of Islamic and conventional banks, **Borsa I˙stanbul Review**. **pp**: **272–282**.

Skała ,D,2015, Saving on a Rainy Day? Income Smoothing and Procyclicality of Loan-Loss Provisions in Central European Banks, **International Finance**, Vol.18, Issue.1, pp:25– 46.

Soedarmono ,W,and S.E.Pramono, A. Tarazi,2017, The procyclicality of loan loss provisions in Islamic banks, **Research in International Business and Finance**,911-919.

Suffian, M, Z.Sanusib, A.Osmanc,and M.I.Azhari,2015, Manipulation of Earnings: The Pressure of Opportunistic Behavior and Monitoring Mechanisms in Malaysian Shariah-Compliant Companies, **Procedia Economics and Finance** ,pp: 213 – 227.

Taktak$_a$,N B ,R. Shabou,and P.Dumontier, 2010, Income Smoothing Practices: Evidence from Banks Operating in OECD Countries, **International Journal of Economics and Finance**, Vol. 2, No. 4,pp1-11.

Taktak ,N. B,2011, The nature of smoothing returns practices: the case of Islamic banks, **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, Vol. 2 No. 2, pp. 142-152.

Taktak$_b$,N, S. Zouari,and A. Boudriga, 2010 , Do Islamic banks use loan loss provisions to smooth their results?, **Journal of Islamic Accounting and Business Research**, Vol. 1 Issue: 2, pp.114-127.

The Accounting Review, Vol. 68, No. 4 (Oct., 1993), pp. 840-855.

Wu ,y, I.K Ting, W.Luc, M.Nourani ,and Q .Kweh,2016, The impact of earnings management on the performance of ASEAN banks, **Economic Modelling**, VOL.53, pp: 156–165.

Zhao,Y, K. H. Chen, Y. Zhang,and M. Davis,2012, Takeover protection and managerial myopia: Evidence from real earnings management, **J**. **Account**. **Public Policy**, 31 pp: 109–135.

الكتب:

Mulford, C. W. & Comiskey, E. E, 2002, The financial numbers game: detecting creative accounting practices, **N**.**Y**, **Wiley**

Jones, M. J. 2011. Creative accounting, fraud, and international accounting scandals: edited by Michael John Jones, Chichester, West Sussex, **John Wiley & Sons**

ملحق(1)

Regression

جدول 1: Model Summary

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate
1	.184[a]	.034	-.016-	.12435543

a. Predictors: (Constant), السنة=2017.0, AUDIT, EPT/TA t-1, LEV, السنة=2013.0, السنة=2015.0, size, السنة=2014.0, السنة=2016.0, IBS * EPTTAt1

جدول 2: ANOVA[a]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	.104	10	.010	.673	.748[b]
	Residual	2.985	193	.015		
	Total	3.089	203			

a. Dependent Variable: DACC

b. Predictors: (Constant), السنة=2017.0, AUDIT, EPT/TA t-1, LEV, السنة=2013.0, السنة=2015.0, size, السنة=2014.0, السنة=2016.0, IBS * EPTTAt1

جدول 3: Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.028	.058		.482	.630
	EPT/TA t-1	.005	.645	.002	.008	.994
	IBS * EPTTAt1	.003	.649	.002	.005	.996
	size	-1.525E-15	.000	-.004-	-.044-	.965
	LEV	-.017-	.014	-.083-	-1.156-	.249
	AUDIT	.000	.053	.000	.004	.997
	السنة=2013.0	-.013-	.030	-.040-	-.435-	.664
	السنة=2014.0	-.033-	.031	-.099-	-1.067-	.287
	السنة=2015.0	.008	.030	.024	.257	.798
	السنة=2016.0	-.045-	.032	-.135-	-1.393-	.165
	السنة=2017.0	.004	.032	.011	.118	.906

a. Dependent Variable: DACC

Generalized Linear Models

جدول 4: Omnibus Test[a]

Likelihood Ratio Chi-Square	df	Sig.
6.997	10	.726

Dependent Variable: DACC

Model: (Intercept), EPT/TA t-1, البنك نوع * EPT/TA t-1, AUDIT, size, LEV, السنة=2013.0, السنة=2014.0, السنة=2015.0, السنة=2016.0, السنة=2017.0

a. Compares the fitted model against the intercept-only model.

Tests of Model Effects

جدول 5: Type III

Source	Wald Chi-Square	df	Sig.
(Intercept)	.080	1	.778
EPT/TA t-1	.000	1	.984
البنك نوع * EPT/TA t-1	.000	1	.996
AUDIT	.000	1	.991
size	.002	1	.964
LEV	32.189	1	.000
السنة=2013.0	.882	1	.348
السنة=2014.0	2.287	1	.130
السنة=2015.0	.134	1	.714
السنة=2016.0	1.069	1	.301
السنة=2017.0	.019	1	.892

Dependent Variable: DACC

Model: (Intercept), EPT/TA t-1, البنك نوع * EPT/TA t-1, AUDIT, size, LEV, السنة=2013.0, السنة=2014.0, السنة=2015.0, السنة=2016.0, السنة=2017.0

جدول6: Parameter Estimates

Parameter	B	Std. Error	95% Wald Confidence Interval		Hypothesis Test		
			Lower	Upper	Wald Chi-Square	df	Sig.
(Intercept)	-.051-	.0832	-.214-	.112	.376	1	.540
EPT/TA t-1	.008	.0341	-.059-	.075	.055	1	.815
[البنك نوع=0] * EPT/TA t-1	-.003-	.6755	-1.327-	1.321	.000	1	.996
[البنك نوع=1] * EPT/TA t-1	0[a]	.	.	.	.	.	.
[AUDIT=0]	.000	.0172	-.034-	.034	.000	1	.991
[AUDIT=1]	0[a]	.	.	.	.	.	.
size	-1.525E-15	3.3932E-14	-6.803E-14	6.498E-14	.002	1	.964
LEV	-.017-	.0029	-.022-	-.011-	32.189	1	.000
[السنة=2013.0=.00]	.013	.0141	-.014-	.041	.882	1	.348
[السنة=2013.0=1.00]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[السنة=2014.0=.00]	.033	.0216	-.010-	.075	2.287	1	.130
[السنة=2014.0=1.00]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[السنة=2015.0=.00]	-.008-	.0214	-.050-	.034	.134	1	.714
[السنة=2015.0=1.00]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[السنة=2016.0=.00]	.045	.0433	-.040-	.130	1.069	1	.301
[السنة=2016.0=1.00]	0[a]	.	.	.	.	.	.
[السنة=2017.0=.00]	-.004-	.0276	-.058-	.050	.019	1	.892
[السنة=2017.0=1.00]	0[a]	.	.	.	.	.	.
(Scale)	.015[b]	.0014	.012	.018			

Dependent Variable: DACC

Model: (Intercept), EPT/TA t-1, البنك نوع * EPT/TA t-1, AUDIT, size, LEV, السنة=2013.0, السنة=2014.0, السنة=2015.0, السنة=2016.0, السنة=2017.0

a. Set to zero because this parameter is redundant.

b. Maximum likelihood estimate.